

# وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

## جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: محاسبة ومالية

تخصص: محاسبة وجباية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: محاسبة وجباية

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب

- بعلي عبد المالك

- محمد غضبان

تحت عنوان:

### دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

- دراسة ميدانية مديرية الضرائب لولاية المسيلة -

#### لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بوبكر رزيقات	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. بحري علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. سعيد حميدي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024





# فهرس المحتويات

مقدمة أ

تمهيد ..... - 6 -

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الرقمنة ..... - 8 -

المطلب الأول: تعريفها، خصائصها، أهدافها ..... - 8 -

المطلب الثاني: متطلبات الرقمنة ..... - 13 -

المطلب الثالث: مزايا الرقمنة ..... - 14 -

المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية ..... - 18 -

المطلب الأول: تعريفها، أهدافها، وأسباب قيامها ..... - 18 -

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية ..... - 21 -

المطلب الثالث: الأدوات القانونية والهيكلية للرقابة الجبائية ..... - 25 -

المبحث الثالث: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة ..... - 30 -

المطلب الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية ..... - 30 -

المطلب الثاني: النظام الرقمي الجبائي الجزائري ..... - 35 -

المطلب الثالث: الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية الجزائرية ..... - 38 -

المطلب الرابع: كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة ..... - 46 -

خلاصة الفصل الأول ..... - 50 -

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

تمهيد ..... - 52 -

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة ..... - 53 -

المطلب الأول المديرية العامة للضرائب ..... - 53 -

## فهرس المحتويات

---

- 55 - ..... المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة
- 57 - ..... المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة
- 58 - ..... المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة
- 58 - ..... المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة
- 59 - ..... المطلب الثالث: هيكله استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية
- 62 - ..... المبحث الثالث: عرض البيانات وتحليلها
- 62 - ..... المطلب الأول: تحليل البيانات لعينة الدراسة
- 65 - ..... المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة
- 72 - ..... المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
- 77 - ..... خلاصة
- 79 - ..... خاتمة
- 82 - ..... قائمة المراجع

مقدمة

### مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بفضل التقدم السريع في العلوم والتكنولوجيا وانتشار الإنترنت على نطاق واسع. هذه التطورات لم تقتصر على قطاع واحد بل امتدت إلى مختلف مجالات الحياة، مغيرةً جذرياً شكل الاقتصاد العالمي. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الحياة اليومية والشركات والحكومات. كل مجال، بغض النظر عن طبيعته، يسعى جاهداً لاستغلال هذه التقنيات ودمجها في عملياته لتجنب التأخر في سباق التطور المستمر. وفي خضم هذه التحولات التكنولوجية، برزت الرقمنة كمفهوم حديث يحمل إمكانيات هائلة لتحسين الأداء في شتى المجالات.

الرقمنة، التي جاءت نتيجة للثورة المعلوماتية والاتصالات الحديثة، تشير إلى التحول من العمليات التقليدية إلى الأنظمة الرقمية. هذا التحول غير المسبوق شمل كافة نواحي الحياة، من الأفراد إلى المؤسسات والدول. الاعتماد المتزايد على الأجهزة الذكية وشبكات الاتصالات العالمية أتاح فرصاً جديدة لإعادة تشكيل كيفية أداء العديد من القطاعات لعملياتها اليومية. لم يعد السؤال هو ما إذا كان يجب تبني الرقمنة، بل كيف يمكن الاستفادة القصوى منها لتحسين الكفاءة وتعزيز الأداء. المؤسسات في جميع أنحاء العالم تبنت الرقمنة لتحسين أعمالها ومعاملاتها، مما أدى إلى تحسينات كبيرة في الفعالية والإنتاجية.

في ضوء هذا التحول الرقمي العالمي، بدأت الحكومات أيضاً في رقمنة مؤسساتها لضمان مواكبة هذا التطور السريع. الخدمة العامة، التي كانت تعتمد في السابق على الطرق التقليدية، أصبحت الآن تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا والإنترنت. المؤسسات الحكومية في الجزائر، مثلها مثل نظيراتها حول العالم، لم تكن بمعزل عن هذا التغيير. ومن بين أهم الإدارات التي استهدفتها الحكومة الجزائرية بالتحديث الرقمي هي الإدارة الجبائية، المسؤولة عن جباية الضرائب التي تشكل أحد أهم مصادر الدخل للخزينة العمومية.

قطاع الضرائب يمثل ركيزة أساسية لتمويل النفقات الحكومية، حيث يسهم بشكل كبير في توفير الإيرادات المالية الضرورية للخزينة العامة. لذا، تجد الحكومات نفسها مجبرة على تحديث أساليبها وأدواتها لضمان تفعيل الإدارة الجبائية بكفاءة أكبر. تبني مفهوم الرقمنة في هذا السياق يعني الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة بكل مكوناتها، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية ونظم الاتصالات المتقدمة ونظم المعلومات الفعالة. التحول الرقمي في الإدارة الجبائية يهدف إلى تغيير الطريقة التقليدية في تقديم الخدمات الضريبية إلى نمط إلكتروني يتيح أداءً أكثر كفاءة وفعالية.

جاء تطبيق الرقمنة كنقطة تحول تهدف إلى تحسين كافة مراحل العملية الضريبية، بدءاً من استلام التصريحات الضريبية للمكلفين، مروراً بعملية مراجعتها، وصولاً إلى تحصيل الضرائب. هذا التحول يرتبط بشكل مباشر بأداء الإدارة الجبائية. بما أن كفاءة وفعالية أداء هذه الإدارة تعتمد بشكل كبير على كفاءة وفعالية النظام الرقابي، يصبح من الضروري دراسة تأثير الرقمنة على الرقابة الجبائية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأداة التي تضمن من خلالها الدولة التزام المكلفين بالضرائب بواجباتهم وفقاً للقانون، وتكافح أي محاولات للتهرب الضريبي.

### أولاً: الإشكالية

تواجه الرقابة الجبائية تحديات جمة في أداء مهامها بفعالية وكفاءة. إن متابعة جميع الملفات الضريبية للمكلفين والتحقق من صحة ما جاء فيها يتطلب جهداً بشرياً هائلاً ووقتاً طويلاً، فضلاً عن الحاجة للتعامل مع كميات ضخمة من الأرشيف الورقي. البحث عن المعلومات الجبائية اللازمة للتحقق من وضعية المكلف ومدى تطابق البيانات المقدمة مع الواقع يشكل عبئاً إضافياً. هذا ليس فقط يؤثر على كفاءة الأداء ولكن أيضاً على فعاليته، حيث تصبح العمليات بطيئة وأقل قدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات والمخالفات. في هذا السياق، يُطرح تساؤل جوهري حول مدى قدرة آليات الرقابة الجبائية الحالية على تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفعالية. من هنا ومع الاتجاه الحكومي المتزايد نحو رقمنة الإدارة الجبائية يمكن طرح الإشكالية التالية:

**هل يمكن أن يساهم تبني مفهوم الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تطبق المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة؟
- هل تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية؟
- هل استخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية؟

### ثانياً: الفرضيات

تقودنا إشكالية البحث إلى طرح الفرضية الرئيسية التالية:

تبنى مفهوم الرقمنة يمكن أن يساهم في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية.

ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة نضع الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى : تطبق المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة
- الفرضية الفرعية الثانية: تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية
- الفرضية الفرعية الثالثة: استخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية

ثالثاً: أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الرقمنة وأهميتها في العصر الحالي.
- التعرف على مفهوم الرقابة الجبائية ودورها الحيوي في عمل الإدارة الجبائية.
- استعراض جهود الجزائر في رقمنة الإدارة الجبائية.
- الوقوف على تأثير الرقمنة على كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من:

- تمثل الرقمنة اليوم توجهًا وطنيًا وأحد الأولويات الأساسية للحكومة الجزائرية، مما يجعله موضوعًا هامًا في الوقت الحاضر.
- كشفت جائحة كورونا وتأثيراتها الواسعة الحاجة الملحة للرقمنة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الإدارة الجبائية، مما يبرز أهمية دراسة دور الرقمنة في تعزيز الرقابة الجبائية كجزء أساسي من الإدارة الجبائية.

**خامسا : المنهج المستخدم**

لغرض فهم واستكشاف أبعاد ومضامين الدراسة، وللإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، سيتيح هذا المنهج عرض الأسس النظرية لمتغيرات الدراسة وفهمها بعمق.

**سادسا: دوافع إختيار الموضوع**

- في ظل التحول الرقمي الذي تشهده الحكومة الجزائرية، يأتي اختيار هذا الموضوع من أجل فهم مدى استفادة الإدارة الجبائية من هذا التوجه.
- يعكس اختيار هذا الموضوع اهتمامي الشخصي وارتباطه بالتخصص الذي أدرسه.
- إثراء المكتبة العلمية بدراسة توفر رؤى جديدة حول الرقمنة وكيفية تأثيرها على كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية.

**سابعا: الدراسات السابقة**

- دراسة **قوادري محمد**، تحت عنوان **رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر**، مقال منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، سنة 2022، هدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وقد توصلت الدراسة إلى التوجه إلى رقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال إطلاق نظام المعلومات الجبائي جبايتك كانت مرتكزة على عمليات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق إلى محور الرقابة الجبائية، وهذا ما أدى إلى عدم تفعيل الرقابة الجبائية، حيث تطرق إلى مفهوم الرقمنة ومدى استخدامه في النظام الجبائي الجزائري.
- دراسة **أمال حداش، ناصر شارفي**، والتي جاءت بعنوان **أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين** - مقال منشور في مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، سنة 2022، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وذلك في إطار مشروع عصرنة الإدارة الجبائية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر لنظام المعلومات الجبائي الإلكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث أن تطبيق هذا النظام الإلكتروني سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية آليات

الرقابة الجبائية وتسهيل إجراءاتها ويقلل من الغش والتهرب الضريبيين وبالتالي زيادة التحصيل الجبائي وتفاذي وتخفيض عدد المنازعات الجبائية.

➤ دراسة فلة محتال، أحمد بساس، والتي كان عنوانها أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالأغواط)، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الإقتصادي، سنة 2020، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري لمفاهيم متعلقة بالتصريحات الجبائية الإلكترونية، ومفاهيم عن الرقابة الجبائية الشكلية مع التركيز على أهم إيجابياتها وسلبياتها، وخلصت إلى أنه بتطبيق نظام التصريح الإلكتروني ستتعزيز إيجابيات الرقابة الجبائية الشكلية من جهة وتتلاشى سلبياتها من جهة أخرى.

➤ دراسة خير الدين شرواطي، والتي جاءت بعنوان دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر (دراسة حالة مديرية الضرائب البلدية)، مقال منشور في مجلة الأبحاث الإقتصادية، سنة 2022، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام المعلومات الجبائي المستخدم لدى الإدارة الجبائية ومدى تلبية متطلبات وظيفة الرقابة الجبائية، وقد توصلت إلى أن نظام المعلومات الجبائي "جبائتك" هو نظام معلومات إلكتروني مستحدث يندرج ضمن أنظمة تخطيط الموارد تم تبنيه سنة 2017 من طرف مديرية كبريات المؤسسات كمديرية تجريبية لهذا النظام ليعمم بعد ذلك على المديرية الضريبية الأخرى.

**الفصل الأول**  
**الإطار النظري للدراسة**

### تمهيد

لم يعد مواكبة التطورات العصرية مقتصرًا على القطاع الخاص وعالم الأعمال، حيث تفرض المنافسة والتغيير المستمر ضرورة التحديث لتفادي تراجع المؤسسات وفقدان مكانتها في السوق. بل أصبح من الضروري أيضاً أن تنتهج الحكومات هذا التوجه في إدارة شؤونها العامة، إذ لا يعقل أن تبقى متأخرة عن القطاع الخاص في نفس البلد. لذا، توجهت الحكومات نحو تحديث أساليب تسييرها، مركزة على مفهوم الرقمنة في تقديم خدماتها لتلبية توقعات المجتمع، سواء للأفراد أو المؤسسات. فالمجتمع أصبح يتطلع إلى خدمات حكومية أكثر حداثة في ظل الانتشار الواسع للأجهزة الذكية وتقنيات الاتصال الحديثة. ومن بين أهم الإدارات التي تأثرت بمسار الرقمنة نجد الإدارة الجبائية، حيث بدأت الحكومات في تطبيق عملية رقمنة هذه الإدارة بهدف تحسين جودة الخدمات من جهة، وضمان حقوقها من خلال الرقابة الجبائية من جهة أخرى باستخدام تقنيات العصر الحديث.

وانطلاقاً من ذلك وللإلمام أكثر بالموضوع فسيتم تقسيم هذا الفصل إلى 03 مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الرقمنة .
- المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية .
- المبحث الثالث: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة .

### المبحث الأول: ماهية الرقمنة

يتشكل مفهوم الرقمنة من نتائج ما عرف بالثورة الصناعية الرابعة، حيث جذب اهتمام المهتمين بهذا المجال من مختصين وحكومات وباحثين، فالعصر الذي نعيشه اليوم هو العصر الرقمي الذي يمكن رؤية مدلولاته في جميع جوانب الحياة، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أساسيات الرقمنة في المطالب الثلاث الموالية.

### المطلب الأول: تعريفها، خصائصها، أهدافها

يرتبط مفهوم الرقمنة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتبني الجماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، (نغم و آخرون، 2019، صفحة 103) فهي مفهوم إرتبط ظهوره مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه المعلومات والمعارف بتوظيف هذه التكنولوجيا الحديثة. (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 44)

هذا ويخلط الكثير بين مفهومي الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعتبرونها شيئاً واحداً ولذلك قبل التطرق لتعريف الرقمنة يجب أولاً تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها التقنية التي تسمح بإدخال ومعالجة وتخزين وإرسال المعلومات اعتماداً على مبدأ المعالجة الإلكترونية المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من مختلف التجهيزات التي تستعمل في مختلف عمليات الاتصال، (عايدي، 2022، صفحة 560) أي أن الرقمنة هي مجال أوسع من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأنها تستخدم هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها فليس من الطبيعي أن نطبق الرقمنة دون التمكن الصحيح من تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فالتكنولوجيا هي الدعامة الأساسية والحتمية للرقمنة أو ما يعرف بالتحول الرقمي (عايدي، 2022، صفحة 561)

فواقع الرقمنة ما هو إلا نتيجة حتمية للتطور الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العالم ولا يمكن تحقيقها إلا بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، (ربيع، 2021، صفحة 1035) حيث أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي أمام

الإدارات البيروقراطية كي تحسن من مستوى أعمالها وجودة خدماتها وهو ما أصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية أو الإلكترونية . (بوضياف، 2022، صفحة 394)

### الفرع الأول : تعريف الرقمنة

الرقمنة وكغيرها من المصطلحات لها تعاريف عدة، وعلى الرغم من ملاحظة عدم وجود فروقات كبيرة في التعريفات التي أوردها الباحثين فإنه من الضروري عرض البعض من هذه التعريفات فيما يلي:

**تعريف 01:** هي عملية تحويل سجلات مكتوبة ومطبوعة إلى صيغة إلكترونية والذي قد يكون محتواه نص، صورة، صوت، أو توليفة مما سبق، وينتج عن هذه العملية مستند إلكتروني والذي يمكن استخدامه على مستوى الانترنت أو الإنترنت (الشبكة الداخلية). (shariful, 2011, p. 02)

**تعريف 02:** هي عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات لمدة أطول وإيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين. (قوادي، 2022، صفحة 233)

**تعريف 03:** الرقمنة هي إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات تعمل على توفير خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة .

**تعريف 04:** هي عملية تحويل كافة الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية تنفذ بسرعة عالية ودقة متناهية وبدون استخدام الورق . (عبد السلام، 2017 ، صفحة 62، 63)

**تعريف 05:** الرقمنة هي تحويل العمليات إلى نسخ رقمية و إلغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات والاتصالات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي بفاعلية وإنتاجية أعلى .

**تعريف 06:** الرقمنة هي استخدام نظم تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال كشبكة الانترنت في جميع العمليات الإدارية بهدف تحسين العمليات الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء للمؤسسة . (عفيفة، 2022، صفحة

## الفصل الأول — الإطار النظري للدراسة

بناءً على ما سبق من تعريفات لمفهوم الرقمنة وبعد التمعن فيها يمكن الخروج بالنقاط المشتركة التالية:

- الرقمنة هي عملية انتقال من حالة تقليدية إلى حالة أكثر تطوراً .
- تستند الرقمنة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي استخدام الحاسبات الآلية والإجراءات والمناهج وغيرها من الأجهزة وشبكات الاتصال (الإنترنت) .
- الرقمنة مفهوم شمولي أي أنه يمس الأفراد والمؤسسات بجميع أنواعها .
- الرقمنة تخلق نموذجاً متطوراً للأعمال يختصر الوقت ويوفر المال والجهد .
- تغطي الرقمنة نطاق واسع يمس جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية .

ويمكن تعريفها على أنها تحول المؤسسات من نموذج العمل التقليدي الورقي إلى نموذج حديث رقمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات المتطورة من حاسبات وبرامج وتطبيقات وتكنولوجيا الاتصالات ممثلة أساساً في الربط عن بعد بالإنترنت، وذلك في تسيير أعمالها داخلياً وخارجياً.

### الفرع الثاني: خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- **تقليص الوقت:** حيث يصبح العالم قرية صغيرة وأماكن متجاوزة إلكترونياً، كما تتجزأ الأنشطة والأعمال في زمن قصير
- **تقليص مكان التخزين:** كنتيجة لخاصية التخزين لكم هائل من المعلومات التي يمكن الوصول إليها بكل سهولة .
- **التفاعلية:** أي أن الفرد المستخدم للرقمنة يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في الوقت نفسه، فبإمكان المشاركين في عملية الاتصال تبادل الأدوار وبالتالي خلق نوع من التفاعل بين الأنشطة .
- **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت .

## الفصل الأول — الإطار النظري للدراسة

- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .
- قابلية التحرك: بالإمكان الاستفادة من خدمات الرقمنة أثناء تنقلات المستخدم عن طريق وسائل الاتصال المتنقلة كالحاسب النقال والهاتف النقال .
- الشبوع والانتشار: هو القابلية على التوسع والشمول لمساحات غير محدودة من العالم، أي إمكانية انضمام أطراف آخرين أفرادا ومؤسسات متى أرادوا. (عفيفة، 2022، صفحة 165)
- الحفظ: تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف والضرر مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لمجموعة من المخاطر .
- المشاركة: حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه .
- سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام: تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع حيث تتحول المواد المكتتبة والوثائقية إلى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدل عدة دقائق أو ساعات. (قوادري، 2022، صفحة 237، 238)

### الفرع الثالث: أهداف الرقمنة

- أصبحت الرقمنة ميزة العصر الحالي لا يمكن للمؤسسات مهما كان نوعها أن تعمل وتستمر بدون تبني هذا المفهوم في أعمالها عن طريق تحول المؤسسات نحو الرقمنة فهي بذلك تطمح لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:
- إستيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد، إذ أن قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تقليص معاملات العملاء تبقى محدودة وتضطرهم في الكثير من الأحيان إلى الانتظار في صفوف طويلة .
  - إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بالعملاء .

## الفصل الأول ————— الإطار النظري للدراسة

- إلغاء نظام الأرشيف الورقي واستبداله بنظام أرشفة إلكترونية في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أي وقت ممكن . (ربحي و زيني، 2022، صفحة 163)
- تحسين أداء الموظفين: تقليص أو استبعاد العمل اليدوي هو الهدف الأساسي للتحول نحو الرقمنة، فالأعمال اليدوية بطيئة وعرضة للخطأ ذلك أن المستخدم عليه أن يعيد تعبئة البيانات مرات عديدة، في حين أن العمليات الآلية (الآتمة) يمكن أن تخفض على الموظفين العديد من المهام كما تتيح لهم إمكانية التركيز على مهام مهمة أخرى. (Eric, 2023)
- إعادة توجيه العمل: التكرار الآلي للمهام وانخفاض زمن أدائها لا يعني فقط انتهائها بسرعة و بأقل تكلفة ولكن أيضا الجهد البشري الذي تم توفيره يمكن إعادة توجيهه إلى أنشطة مضيئة للقيمة في جهة أخرى .
- زيادة العوائد: إستخدام التكنولوجيا الرقمية لإنهاء الأعمال بسرعة أكبر يسمح بخدمة أكبر عدد من العملاء وبالتالي زيادة القاعدة الجماهيرية و منه زيادة العوائد .
- زيادة التعاون: أن نجاح أي مؤسسة يرجع إلى الجهود الجماعية والتحول نحو الرقمنة يعمل على ربط الموظفين و يتيح لهم مشاركة المعرفة والأفكار وتوحيد جهودهم نحو تحقيق أهداف المؤسسة .
- تقديم تجربة أحسن للعميل: التحسينات الناتجة عن التحول نحو الرقمنة تسمح بالإستجابة لحاجات العميل بشكل أحسن وأسرع. (Claire, 2022)
- تسهيل البحث في المجموعات الرقمية واسترجاع المعلومات بوسائل رقمية جديدة، فالرقمنة توفر المرونة في التعامل مع البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات وإمكانية تحويلها إلى شكل رقمي واستخدامها على المدى الطويل وحفظها على مدى واسع .
- توفير خدمات معلوماتية بتقنيات جديدة كالبحث الانتقائي للمعلومات والخدمة المرجعية الرقمية والترجمة الآلية .(كوال و بوفطيمة، 2022، صفحة 102)

### المطلب الثاني: متطلبات الرقمنة

إن التحول من التنظيم الإداري التقليدي إلى التنظيم الإداري الإلكتروني (الرقمي) يعتبر عملية متعددة الجوانب والممارسات، الهدف منها عصنة الإدارة وبالتالي التكيف مع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية من خلال تبني وسائل وأساليب تسيير بيئة قائمة على ثقافة جديدة تحكمها التكنولوجيا وتحويل المعرفة إلى خدمات ترقى إلى تطلعات المواطنين وتعال رضاهم لذلك فإن تطبيقها ليست عملية بسيطة وتقنية بحتة يمكن غرسها في أي بيئة ثم انتظار ثمارها حالياً بل إن عملية استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمعات يستلزم توفير متطلبات عديدة. (مخلوفي، 2022 ، صفحة 94) وبذلك فإن نجاح الرقمنة يتوقف على توافر المتطلبات اللازمة والتي يمكن تلخيصها في:

**1. المتطلبات المالية:** تعتبر الموارد المالية من النقاط الحساسة من عمر أي مشروع وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي ويمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بالنظر إلى نوعية الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها وتحقيقها، بحيث تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله، وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومختلف المشاكل المحتملة. (مليكة و يحيوي، 2022، صفحة 459)

**2. المتطلبات التقنية:** تتمثل في تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في أن واحد لكي يتحقق الهدف من استخدام الإنترنت بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيزات وحاسبات آلية وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات والبرامج وتوفير خدمات البريد الرقمي، وتوفير كل ذلك للاستخدام الفردي والمؤسس على أوسع نطاق ممكن. (مخلوفي، 2022 ، صفحة 95)

وهي بذلك تمثل البنية التحتية التكنولوجية وتتألف من:

- الأجهزة والمعدات مثل الحواسيب، الماسحات الضوئية، الطابعات الليزرية، وسائط التخزين وحفظ البيانات .

- شبكة المعلومات .

- البرمجيات المتطورة والتي يمكن تطويرها مستقبلاً. (عفيفة، 2022، صفحة 166)

**3. المتطلبات البشرية:** تعتبر الموارد من أهم عناصر نجاح مشروع الرقمنة، خاصة كوننا في عصر سريع يتخذ من الرقمنة خطوة رئيسية للرقمي بخدماته وأعماله في ظل اكتساح التقنيات الرقمية والتكنولوجية كافة المجالات والخدمات، ولهذا فمثل هذه المهمة تستوجب موارد بشرية مؤهلة تتميز بالكفاءة والاحترافية العالية للتعامل مع مختلف عمليات الرقمنة إذ أنها مكلفة بتسيير الأجهزة والمعدات فضلاً عن امتلاكها خبرات ومهارات معرفية تؤهلها للتعامل مع مختلف تقنيات وأنظمة المعلومات. (كوال و بوفطيمة، 2022، صفحة 102)

**4. المتطلبات القانونية:** وتشتمل على مجمل التشريعات والقوانين التي يجب توفيرها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل، (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 47) فهذا التحول يتطلب مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة التي تتماشى وتلبي متطلبات التكيف معه لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية لذا فإنها قد أسست لأداء العمل وفقاً لمعايير الانتقال واللقاء المباشرين بين الموظف وطالب الخدمة، وبذلك فإن هذا التحول يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة تسهل العمل وتضفي المشروعية والمصادقية في كافة النتائج القانونية المترتبة عنه حتى تكون مقبولة من طرف الزبون. (مخلوفي، 2022، صفحة 47)

### المطلب الثالث: مزايا الرقمنة

لا تقتصر عوائد ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جهة بعينها، لأنها تشمل كل الأطراف والقطاعات، ويستطيع الجميع الاستفادة منها وتوظيفها حيث تحقق لهم العديد من العوائد المادية والمالية والبشرية من حيث تنمية القدرات وزيادة المعارف والمعلومات، (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 48) ومن أبرز ما يمكن ملاحظته هو أن الرقمنة ساهمت في تحويل الكثير من نشاطات الإنسان إلى أرقام، وهو ما أظهر قدرة فائقة في جمع البيانات وحفظ المعلومات وتراكمها وامتلاكها وكذا إتاحتها للمعالجة والحفظ والتداول بكل اللغات وهو ما سهل إمكانية استرجاعها وسرعة الولوج إليها والتقليل من خطر فقدانها وضياعها خاصة النادرة منها، كما استطاعت الرقمنة إتاحة استيعاب المعلومات التي ضاقت بحملها المكتبات وأوعية المعلومات التقليدية وعجزت وسائل الاتصال القديمة على انتقالها وتوزيعها كما عملت على إزالة حواجز الزمان والمكان فأصبح بإمكاننا التنقل بين المواقع ومصادر المعلومات والولوج إلى قواعد البيانات المنتشرة عبر دول العالم والحصول على المعلومات والملفات، ففتحت الرقمنة بذلك مجالات واسعة للتواصل بين الناس وتبادل الخبرات والمعارف وجعلت العالم قرية صغيرة، الأمر الذي جعلنا نشهد تحولاً معرفياً ووجودياً في نفس الوقت ولهذا يوصف عصرنا

الحالي بالعصر الرقمي نظراً للطفرة الهائلة (التكنولوجية) التي أدت إلى تطوير قدرات فائقة في حفظ ونقل (الصورة، النص، ...الخ) في شكل رقمي باستخدام وسائط، ولا تقتصر أهمية الرقمنة على قدرتها غير المحدودة في عمليات الحفظ والاسترجاع، وإنما تتعدى ذلك كونها ميزة هذا العصر ولغته الحالية ومن لا يتحدث هذه اللغة يخشى عليه الانزياح والتهميش، فقد ساهمت الرقمنة مثلاً في زيادة الشفافية وإمكانية كشف الفساد في مجال الاقتصاد والتجارة والكشف عن طرق وأساليب جمع المال وإنفاقه وتحقيق النمو الاقتصادي، كما ساهمت في تغيير طريقة عمل الكثير من القطاعات الحيوية والخدماتية وتجاوزت الوثائق الورقية إلى الاعتماد على الوثائق الإلكترونية والدفع النقدي إلى الدفع الإلكتروني. (مذكور، 2022، صفحة 159)

إن إمكانية الرقمنة كأداة للتنمية والتطوير هو نتيجة لقدرتها على التأثير في كل مجال من مجالات الحياة في دولة ما، مثل التخفيف من حدة الفقر، والارتقاء بجودة التعليم والخدمات الصحية وتقديم أفضل الخدمات الحكومية والأنشطة الاقتصادية، وتسهيل متطلبات الحياة اليومية للمواطنين، (نغم و آخرون، 2019، صفحة 103) كما أن أهمية الرقمنة تبرز من خلال ما تمنحه للمؤسسات من فرص سوقية جديدة لأنها تجعلها تخرج من النظام التقليدي في ممارسة أعمالها في موقع واحد فهي بذلك توفر فرص لإقامة شبكات أعمال بين أطراف متفرقة في شتى أنحاء العالم، إذ أن المؤسسات التي تكون في مجال المنافسة العالمية لابد لها أن تمتلك مقومات الميزة التنافسية المستقبلية والتي تعد الرقمنة جزء هام فيها. (ربيحي و زيني، 2022، صفحة 102، 103)

إضافة لما سبق يمكن القول أن أهمية الرقمنة تتبع مما توفره من مزايا وفوائد للأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة نذكر منها:

### 1. المنافع الاقتصادية:

- توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونياً .
- مساندة برامج لتطوير الاقتصادي وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبالتالي زيادة العائد الربحي .

## الفصل الأول ————— الإطار النظري للدراسة

- إتاحة فرص وظيفية جديدة في عدة مجالات مثل إدخال البيانات وتشغيل صيانة البنية التحتية وأمن المعلومات .

- فتح قنوات استثمارية جديدة وتفعيل التبادلات والتجارة الالكترونية . (بضياف، 2021، صفحة 72)

- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيداً عن الطرق التقليدية ولمساعدة المؤسسات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور. (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 48)

### 2. المنافع الإدارية:

- تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي والقضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية

- الشفافية في التعامل وإلغاء الوساطة والمحسوبية .

- الاقتصاد في الهرم الإداري التسلسلي الطويل والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية . (بضياف، 2021، صفحة 72)

- تساعد الرقمنة المؤسسات على تحسين الكفاءة التشغيلية، فهي تقوم على توظيف التكنولوجيا بالشكل الأمثل مما يخدم سير العمل داخل المؤسسة في كافة أقسامها وأيضاً في تعاملها مع العملاء والجمهور لتحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها، مما يضمن توفير الوقت والجهد في آن واحد . (حميدوش و بوزيد، 2020، صفحة 46)

### 3. المنافع الاجتماعية:

- إنشاء مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات، وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الالكترونية المختلفة . (عفيفة، 2022، صفحة 166)

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ الإطار النظري للدراسة

---

- تسهل عملية الرقمنة إمكانية وصول العديد من المستخدمين إلى الحصول على المعلومات وإمكانية مشاركتها ما بين عدة مستفيدين في الوقت ذاته وبالتالي استيعاب الزيادة المتناهية في أعدادهم، وذلك بالمقارنة مع المجموعات التقليدية، ويتم نشر وإتاحة المعلومة للجميع في الوقت ذاته . (ربيع، 2021، صفحة 1036)

### المبحث الثاني: ماهية الرقابة الجبائية

يعتبر النظام الجبائي في الجزائر نظام تصريحي فهو يعتمد على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وهو ما فرض ضرورة وجود أداة قانونية تضمن حق الخزينة العامة للدولة وتجسدت هذه الأداة في الرقابة الجبائية .

### المطلب الأول: تعريفها، أهدافها، وأسباب قيامها

#### الفرع الأول : تعريف الرقابة الجبائية

مصطلح الرقابة بشكله العام من المفاهيم التي لها مكانة هامة في المجال الإداري والسياسي لأي دولة، وتعتبر من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة و تمارسها على مختلف هيئاتها ومصالحها لاسيما المحلية منها من أجل ضمان التطبيق السليم للقانون، وتصويب الأخطاء التي قد تقع فيها جهة الإدارة أثناء ممارستها لمهامها وتطبيقها لمختلف القوانين والتنظيمات، أما في المجال الجبائي فإن هذه الرقابة لها حيز خاص و تمارسها فقط هيئة محددة وهي إدارة الضرائب التي منح لها قانون الإجراءات الجبائية حق ممارستها لهذه الرقابة، ولهذا النمط من الرقابة عدة تعاريف تختلف بين خبراء القانون من جهة، وخبراء المالية والمحاسبة من جهة أخرى، وتختلف حتى التسمية المستعملة لأن خبراء المالية والمحاسبة يستعملون مصطلح المراجعة أما أصحاب القانون فيستعملون مصطلح الرقابة استنادا إلى قانون الإجراءات الجبائية. (محمد و فهيمة، 2018، صفحة 149، 150)

تعرف الرقابة بصفة عامة على أنها وسيلة علاجية تهدف إلى التعرف على نقاط الضعف والخطأ من أجل العمل على تصحيحها ومعرفة مناطق الخلل والانحراف قبل وقوعها من أجل تفاديها، (لياس، 2011، صفحة 19) وعرفها المفكر الاقتصادي هنري فايول على أنها تقوم على التحقق عما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة والقواعد المقررة أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها و منع تكرارها، (بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية ، 2016 ، صفحة 19) أما الجبائية فتعرف على أنها مختلف الاقتطاعات الإجبارية من الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على المواطن والمؤسسات الاقتصادية العمومية منها أو الخاصة، (بن بوريش و بن الجوزي، 2021 ، صفحة 571) وبالنظر لمفهوم الرقابة الجبائية نجد له تعاريف عدة يمكن إيجاز بعضها كالآتي:

**تعريف 01:** هي تلك الإجراءات التي يقوم بها المفتش للتحقق من مدى صحة ومصداقية المحاسبة سواء من حيث الشكل أو المضمون، ومن خلالها يُقَيَّم المحقق نوعية المحاسبة في الشكل والمضمون لمؤسسة ما، ويتحقق من صحة ودقة العمليات وأرصدة الحسابات المقيدة في الوثائق المحاسبية ومقارنتها بعناصر استغلال النشاط مع تلك العناصر الخارجية المشتريات، المبيعات، رصيد البنك، الممتلكات... الخ. وهذا بهدف مراقبة التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة و كذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب والرسوم خلال سنوات التحقيق لنشاط معين، وإجراء التعديلات المصرح بها. (بن عمارة، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية ، 2016 ، صفحة 21، 22)

**تعريف 02:** تعرف الرقابة الجبائية على أنها فحص التصريحات والسجلات والوثائق والمنشورات الخاصة بالمكلفين بالضريبة مهما كانت شخصيتهم الجبائية ، وذلك بهدف التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية ومقارنة التصريحات والمعلومات المحصل عليها من مصادر أخرى مع الوضعية المالية والمعيشية للمكلف. (زواق، 2022، صفحة 450، 451)

**تعريف 03:** هي مجموعة من العمليات غايتها تتمثل في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ومقارنتها بالمحاسبة. (بن عمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية ، 2011، صفحة 13)

**تعريف 04:** هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية يتلائم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثبات والتصريحات المقدمة. (ولهي، 2009، صفحة 05)

**تعريف 05:** هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين ، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص و التهرب من دفع الضريبة وتقويمها. (منور و محمد، 2009، صفحة 201)

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فلم يعرف هذه الرقابة وإنما أشار إلى أشكالها والإجراءات الواجب إتباعها لممارستها كما جاء ذلك في نص المادة 18 وما يليها من قانون الإجراءات الجبائية إلا أنه تم تعريفها من طرف المديرية العامة للضرائب على أنها السلطة الممنوحة للتأكد من صحة العمليات والمعلومات المطروحة من طرف الأشخاص المعنويين والطبيعيين المكلفين بالضريبة. (محمد و فهيمة، 2018، صفحة 150، 151)

مما سبق يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها حق الإدارة الجبائية في الإطلاع والفحص للتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة فيها .

### الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

لا تعتبر الرقابة الجبائية في حد ذاتها غاية إنما وسيلة تلجأ إليها الدولة لضمان تحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

1. **الهدف القانوني:** ويتمثل الهدف القانوني من الرقابة الجبائية أساسا في ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية أي اعتبار جميع المكلفين بالضريبة على قدم المساواة فيما يخص الالتزام بدفع الضرائب المفروضة عليهم عن طريق المنافسة بين المكلفين مما يدعوهم إلى أداء واجباتهم الجبائية، ومطابقة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين المطالبين بها مع القوانين واللوائح الجبائية، وللجوء في حالة المخالفة أو اكتشاف الغش ومحاولة التهرب من دفع الضرائب المفروضة إلى تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في مختلف القوانين الجبائية. (وفاء، 2017، صفحة 202، 203)

2. **الهدف المالي والإقتصادي:** يعتبر الهدف المالي غاية الرقابة الجبائية وهي ترمي بذلك إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله بغية رفع حصيلة إيرادات الخزينة العمومية مما يتيح للدولة زيادة الإنفاق العام، يتمثل الهدف الاقتصادي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من جراء توفير الأموال المتاحة من حصيلة الجبائية العادية. (بحري و بلواضح، 2021، صفحة 2)

3. **الهدف الإداري:** تلعب الرقابة الجبائية دورا أساسيا بالنسبة للإدارة الضريبية على أساس المعلومات التي تقدمها والتي بدورها تساهم في زيادة المردودية من خلال كشف الأخطاء والتجاوزات التي تساعدها في معرفة الحقائق والإحصائيات، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، (بوليفة و مقلاتي، 2021، صفحة ص 259) وتحديد مدى كفاءة الأعوان والمراقبين الجبائين أثناء أدائهم مهمة الرقابة الجبائية وبالتالي اختيار الأفضل دائما للحصول على نتائج إيجابية كما تساهم في كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد حلول لها .

4. **الهدف الإجتماعي:** حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى منع ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيرهم في أداء وتحمل واجباتهم اتجاه المجتمع لتحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة. (بلواضح و سعدي، 2014، صفحة 36)

### الفرع الثالث: أسباب قيام الرقابة الجبائية

هناك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية والذي يمكن تلخيصهما فيما يلي:

1. **الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:** تعد الرقابة الجبائية وسيلة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان مصداقيتها بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة أمام الضريبة. (عوادي و زين، 2011، صفحة 11)

2. **الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي:** نظراً لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية. (لياس، 2011، صفحة 20)

### المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

تختلف الطريقة التي تلجأ إليها إدارة الضرائب من أجل اتخاذ إجراءات المراقبة بالنظر إلى عدة معطيات وحسب طبيعة التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة، ولإدارة الضرائب الحرية المقدمة في اتخاذ الإجراء المناسب بشرط عدم مخالفة القواعد والمراحل المحددة قانوناً، باعتبار الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي يتم من خلالها كشف المناورات التدليسية التي تؤثر سلباً على الخزينة العمومية، فإن فعالية هذه الرقابة تتجلى من خلال مقارنة المعلومات التي يقدمها المكلف بالمعطيات الخارجية، التي تحدد بدقة مدى صحة التصريحات التي

قدمها المكلف بالضريبة، وبالعودة إلى قانون الإجراءات الجبائية و إلى التقسيمات التي وضعها خبراء هذا القانون وخبراء المحاسبة نجد أن هناك نوعين من الرقابة: الرقابة الشاملة (الرقابة الداخلية) والرقابة المعمقة (الرقابة الخارجية) . (محمد و فهيمة، 2018، صفحة 153)

### أولاً: الرقابة الشاملة (الرقابة الداخلية)

ويقصد بها الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية في المكتب بناءً على الوثائق التي في حوزتهم، ومفتشية الضرائب هي المصلحة المكلفة بالقيام بهذا النوع من الرقابة دورياً و لأهداف مسطرة مسبقاً ويمكن أن تكون رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق. (عوادي و زين، 2011، صفحة 12)

**1. الرقابة الشكلية:** تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلفين وتتمثل في تصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في هذه التصريحات وتتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة (عياشي و سماش، 2018، صفحة 278) وتهدف إلى:

- التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.
- التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.
- محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريحات. (ولهي و بن عثمان، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة ( 2011 - 2015 ) ، 2017 ، صفحة 148)، وتعتبر الرقابة الشكلية مرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق.

**2. الرقابة على أساس الوثائق:** يتم هذا النوع من الرقابة بمراقبة التصريحات السنوية على وجه الخصوص وبأكثر دقة، حيث يقوم العون المكلف بفحص هذه التصريحات ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة لدى مصلحة الضرائب، ومنصوص على هذا النوع من الرقابة في قانون الإجراءات الجبائية، إذ تراقب الإدارة الجبائية التصريحات لتحديد مبلغ كل ضريبة أو رسم أو إتاوة أين يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها

## الفصل الأول — الإطار النظري للدراسة

الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها، (العقون و بوسماحة، 2022، صفحة 303) يهدف هذا النوع من الرقابة إلى :

- إكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات والهوامش المختلفة للربح .
- معرفة الوضعية المالية للمكلفين كل سنة .
- مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر من معلومات لدى إدارة الضرائب .
- إعداد قاعدة للمكلفين المقترحين للرقابة المعمقة. (ولهي، 2009، صفحة 07)

### ثانياً: الرقابة المعمقة (الرقابة الخارجية)

بخلاف الرقابة الداخلية، تتمثل الرقابة الجبائية في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين بالضريبة، إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية، وكذا جميع الوثائق المختلفة وتبويضاتها اللازمة في محاولة كشف احتمالاتهم للتهرب وكذلك بهدف مقارنة العناصر والمعطيات المصرح بها مع تلك الموجودة على أرضية الواقع، ويمكن أن تأخذ هذه الرقابة الصور التالية : التحقيق المصوب، التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية. (صالح، 2019، صفحة 90)

**1. التحقيق المحاسبي:** يعد التحقيق المحاسبي أهم وسيلة للرقابة الجبائية من خلال تفحص الدفاتر وجميع الوثائق المحاسبية للمكلف الخاضع للتحقيق وهذا بعد التأكد من صدق التصريحات المقدمة، وقد عرفها المشرع الجبائي في نص المادة 20 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية: التحقيق في المحاسبة هو مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة، وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من تطابقها مع المعطيات المادية حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها، (دوداح و بن عريبة، 2022، صفحة 374) يهدف التحقيق في المحاسبة إلى التأكد من مصداقية الوثائق والدفاتر المحاسبية والتي تعتبر أساسية في ملأ التصريحات الجبائية. (قاسمي، 2017 ، صفحة 212)

2. **التحقيق المصوب:** هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة، أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، حيث يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم تقديم الوثائق المحاسبية، والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات المتعلقة بالتحقيق، إن ممارسة التحقيق المصوب لا تمنع الإدارة الضريبية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقاً والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقييم المتم عند التحقيق المصوب. (قاسمي و حدادو، 2020، صفحة 159، 160 )

3. **التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:** تم استحداث هذا النوع من التحقيق بموجب الإصلاحات الضريبية لسنة 1991، وهو مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل الإجمالي، وتكون المعلومات التي توجد بحوزة الإدارة الجبائية بمثابة المصدر الأول الذي يتم الإعتماد عليه أثناء التحقيق، بالإضافة إلى الوثائق الأساسية الموجودة لدى المصالح والهيئات التي يتعامل معها المكلف بالضريبة، والتي يعتمد عليها وتكون لها فعالية في اكتشاف الأخطاء والتدليسات. (خديري و جنينة، 2019، صفحة 325)

أما معايير اختيار الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من الرقابة فتتمثل في الآتي :

- الأشخاص الذين يبين التحقيق في ملفاتهم الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي **IRG** وجود تناقضات بين الدخل المصرح به والمصاريف الهامة والجلية التي قاموا بها .

- الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة الجبائية في المحاسبة ولم ينتج عنها تسويات مقبولة تعكس الحقيقة

- الأشخاص الذين لا يملكون ملفات جبائية غير أن مسار حياتهم يظهر مؤشرات ودلائل تبرز مداخل هامة مخفية، مع العلم أن هذه المعايير ليست هي الوحيدة فالإدارة لها الحق في اختيار الأشخاص الخاضعين تبعاً لمعايير تراها مناسبة. (خلوفي و بوجريو، 2019، صفحة 205)

### المطلب الثالث: الأدوات القانونية والهيكلية للرقابة الجبائية

تعتمد عملية الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة المخول لها قانونياً للقيام بذلك، حتى تمارس بطريقة منظمة وجيدة وتعزيزاً لذلك فقد خول المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الصلاحيات والحقوق التي لا بد من الاستناد عليها لأداء مهمتهم الرقابية .

#### أولاً: أجهزة الرقابة الجبائية

هناك أجهزة مختصة تسند لها مهمة الرقابة وبواسطتها تنفذ برامج التحقيق الجبائي والمتمثلة في مديرية الأبحاث والمراجعات وكذا المديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومديرية كبريات المؤسسات ومراكز الضرائب والمركز الجوّاري للضرائب. (منور و محمد، 2009، صفحة 206)

#### 1. مديرية الأبحاث والمراجعات: أنشئت هذه المديرية المركزية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98

الصادر في 13/07/1998 والمتضمن التنظيم الإداري لوزارة المالية وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي والتي هي تحت غطائها كما أن اختصاصها يمتد عبر التراب الوطني، وتتحصر مهامها في تحديد اختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لاقتناء الملفات الجبائية وهذا باقتراح من مفتشيات الضرائب المعنية بالملفات ثم المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية لتصادق على البرنامج المقترح أو تعديله، أما الهدف الرئيسي لهذا الجهاز هو سد منافذ التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية بوضع إستراتيجية عمل لذلك :

- الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب الضريبي مما يستوجب الأولوية في برمجة الملفات الضخمة.
- جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية امتيازات الخزينة العامة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى.
- الالتزام والعمل بجدية وكفاءة عالية في عمليات التدقيق لتساهم من تقليص حجم المنازعات الجبائية.

(لياس، 2011، صفحة 26)

## الفصل الأول ————— الإطار النظري للدراسة

2. المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية: إضافة إلى مديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى

المركزي فإن المديرية الولائية للضرائب على المستوى المحلي أيضاً مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية وتتكفل المديرية الفرعية بهذا المجال إذ تعد الهيئة المختصة عبر إقليمها ومن أبرز المهام المسندة إليها مايلي:

- إعداد بطاقيات لمختلف الإدارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبي .
- برمجة التدخلات عن طريق فرق البحث والتدقيق والفرق المختلطة (الضرائب، تجارة، الجمارك) قصد البحث عن المادة الخاضعة للضريبة وجمع المعلومات لإعداد البطاقيات ومقارنة المعلومات.
- تقييم أنشطة المفتشيات وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة .
- تقديم كل الاقتراحات والآراء الرامية إلى تحسين حفظ المعلومات واستغلالها مع مراقبة استعمالها .
- الحرص على تحصيل مختلف الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة ومتابعتها باستمرار. (مجاوي و حريزي، 2021، صفحة 19)

3. مديرية كبريات المؤسسات: تم إنشاء هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي 2002/09/02

المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/05 المؤرخ في 2005/12/26، فهي تعتبر من بين الهياكل المستحدثة ذلك تدعيماً للجهاز السابق لمكافحة التهرب الضريبي، يتمتع بصلاحيات على المستوى الوطني بتسيير مهام الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات فهي بذلك تتكون من 5 مديريات فرعية، (شرواطي، 2022، صفحة 393) ومن مهامها:

- مسك الملف الجبائي لكل مكلف بالضريبة .
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها .
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها .

- تحليل عمليات التسيير والمراقبة والمنازعات وتقييمها وضبط خلاصتها واقتراح كل تدبير من شأنه تحسين عملها. (منور و محمد، 2009، صفحة 209)

وتقوم مديريات كبريات المؤسسة بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة لضريبة أرباح الشركات وتتكفل جبائيا بالتسيير والفحص والتحصيل بالنسبة للشركات الأجنبية والشركات العاملة في ميدان المحروقات والشركات التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج. (وشان و بن علي، 2017، صفحة 69)

**4. مراكز الضرائب:** تعتبر مراكز الضرائب نتيجة إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2016، ضمن مجال اختصاصها الشركات مهما كان شكلها باستثناء المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري غير المسيرة من طرف مديرية كبريات المؤسسات، المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والتي رقم أعمالها السنوي يفوق 15.000.000 دج، بالإضافة للمؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي اختارت الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي، (CPI,2021) .

تنظم مراكز الضرائب في ثلاث مصالح رئيسية (التسيير، الرقابة والبحث عن المادة الجبائية، المنازعات) وقباضة ومصلحة الاستقبال وأخرى للإعلام الآلي طبقاً لما جاء به القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009 . (العربية و سحنون، 2021، صفحة 515)

### 5. المركز الجوازي للضرائب:

يمثل إطلاق المركز الجوازي للضرائب مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية و إجراءات تسييرها، الذي تم الانطلاق فيه سنة 2006 من خلال افتتاح مديرية كبريات المؤسسات و وضع حيز العمل بعد ذلك لمراكز الضرائب، يعتبر المركز الجوازي للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب مخصصة حصريا لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من فئة واسعة ممثلة أساسا في المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، يهدف إنشاؤه الذي يحل محل الهياكل المتواجدة حاليا ( المفتشيات و القباضات) إلى ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط و تنسيق و عصرنة الإجراءات.

على غرار الهياكل الجديدة المنشأة حديثاً كالمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب ، يمثل المركز الجوّاري للضرائب المتميز بنفس كيفية التنظيم و التشغيل لهذه الأخيرة ، المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة إذ يضع تحت تصرفهم هيكل وحيد مختص ، يتولى جميع المهام الجبائية الممارسة من قبل المتقشيات و القباضات لتمكينهم من أداء جميع واجباتهم الجبائية. (للضرائب، صفحة 30/04/2023)

### ثانياً: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية

تحتاج الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الوسائل القانونية تحمي التصرفات التي تمارسها أعوان الرقابة من خلال تأدية واجباتهم من خلال تأدية واجباتهم، لذا منح المشرع الجزائري عدة حقوق وصلاحيات للإدارة أثناء أدائها لمهمتها الرقابية. (منور و محمد، 2009، صفحة 209)

**1. حق الإطلاع:** في إطار البحث عن المعلومة الجبائية، كلف المشرع الجبائي السلطات الجبائية بجمع كل المعلومات الضرورية لعمليات التحقيق والرقابة لدى الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة والتي تفرض عليها عقوبات في حال رفض حق الإطلاع والمعلومات المجمعّة عن طريق هذا الحق يمكن أن تستعمل من أجل تحديد الوعاء الضريبي ومراقبة كل ضريبة على عاتق المكلف، ومجال حق الإطلاع محدد بالمواد 45 إلى 59 من قانون الإجراءات الجبائية، هذا الحق لا يمكن أن يمارس إلا عند الأشخاص الذي نص عليهم القانون وعلى وثائق خاصة لكل منهم، وهذا القانون يحتوي على إجراءات تسمح للإدارة الجبائية بمعرفة كل المعلومات التي لها أثر جبائي وتحصل من قبل ثلاث أصناف من الأشخاص أو الهيئات وهم الإدارات العمومية (المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية)، المؤسسات الخاصة، المؤسسات المالية والغير (المواد 51،58 من قانون الإجراءات الجبائية) والسلطة القضائية (المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية) . (عوادي و زين، 2011، صفحة 17، 18)

**2. حق الرقابة:** يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين، فهو يمثل بمجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة تلك التصريحات المقدمة بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقيق من صحتها ونزاهتها، ويخضع حق الرقابة لقواعد صارمة ومنظمة معروفة من قبل الأعوان المحققين وكذا المكلفين لأنها

تشكل ضمانات بالنسبة لهم، وعدم احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه الرقابة وكذا التقييمات الضريبية الموافقة لها . (منور و محمد، 2009، صفحة 211)

**3. حق المعاينة:** يقصد بالمعاينة انتقال مصالح الإدارة الضريبية إلى مكان تواجد المحل أو مكان ممارسة النشاط من أجل المعاينة الميدانية، ويتم ممارسة هذا الإجراء في حالة وجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية من طرف المكلف بالضريبة وحسب نص المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية فإنه يمكن لإدارة الضرائب الترخيص لأعاونها بالانتقال للمعاينة الميدانية بهدف الحصول على المستندات وحجزها والعناصر المادية التي تبرر التصرفات التي يستعملها المكلف للتملص عن الخضوع للضريبة، (محمد و فهيمة، 2018، صفحة 159، 160) يهدف هذا الحق إلى مراقبة ومحاسبة المؤسسات وهو عمل يباشر بعين المكان ويتمثل في تدخل الإدارة الجبائية على مستوى المصانع والمخازن من أجل التأكد من صحة المعلومات من طرف الممولين أو المكلفين بالضريبة في شكل وثائق وملفات. (كماش و شعابنية، مناهج وطرق التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية على الشركات -دراسة حالة تحقيق محاسبي لشركة كبرى على مستوى مديرية كبريات المؤسسة للفترة 2015 - 2018، 2022، صفحة 54)

**4. حق استدراك الخطأ:** هو وسيلة ممنوحة للإدارة الضريبية بإجراء تقييمات لنفس المدة ونفس الضريبة، عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة في تأسيس الضرائب المعينة ويتمثل هذا الحق في إعادة النظر في الاقتطاع الضريبي سواء بتعديله أو إنشاء اقتطاع جديد، وذلك وفقاً للنص التالي: "يجوز استدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة، أو في مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول وذلك إلى غاية انتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها القاضي بالإعفاء من الضريبة الأولى". (قاسيمي و حدادو، 2020، صفحة 158)

### المبحث الثالث: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة

#### المطلب الأول: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية

إن الإدارة الضريبية لا يمكنها أن تكون في معزل من التطورات والتغيرات التي يشهدها عالم التكنولوجيا والمعلومات، فقد أحدثت هذه التطورات تغييرات كبيرة من ناحية الخدمات المقدمة للمكلفين وحتى من ناحية الممارسات الجبائية، كالتصريح الجبائي والتحصيل والرقابة الجبائية إذ أصبحت كل هذه العمليات تتم إلكترونياً وجعلت الإدارة الضريبية تسير عملية التحول إلى إدارة ضريبية إلكترونية. (صالي و قاشي، 2021، صفحة 377)

#### أولاً: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

يمكن تعريفها على أنها استخدام الإدارة الجبائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي وتقليل حالات التهرب الضريبي، (قناص و زين، 2021، صفحة 218) وتعرف أيضاً على أنها تعني التغيير في وظيفة الإدارة الجبائية تحت تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة، الأجهزة الذكية، الانترنت، والتطور في الحكومات الإلكترونية. (Zhou, 2021, p. 7508)

#### ثانياً: مزايا رقمنة الإدارة الجبائية

إن توجه الإدارة الجبائية نحو الرقمنة ينعكس جلياً على أدائها لمسؤولياتها وطريقة تقديم خدماتها للمكلفين ويغير من ثقافتها وتوجهاتها المستقبلية، وفيما يلي إيجاز لبعض المزايا التي يتيحها هذا التوجه الذي لا مفر منه:

**1. تقليل الضغط على الأعوان:** وذلك بالتخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من تتبع لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات من جهة، ومن جهة أخرى تم نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية إبتداءً من استقبال المكلف بالضريبة، وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال رقمنة هذه العمليات وهذا ما سيمكن ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة والتبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما

بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة عبر منصات تفاعلية وطنية وحتى دولية.

**2. المساعدة على تحليل البيانات والمعطيات لاتخاذ القرار:** إن تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي، حيث يتم تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية والتحليل واتخاذ القرار وهو ما يسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم .

**3. التحكم الأفضل في الموارد الجبائية:** وذلك يتم بمحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها، وكذا التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات .

**4. تقديم خدمات ذات جودة للمتعاملين:** عن طريق التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، وتسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات دخول المراقبة وإدراج إجراءات التصريح عن بعد وكذا إدراج إجراءات الدفع عن بعد. (بعلي و عبد غرس، 2021 ، صفحة 10،

(11)

**5. تحقيق حياد الادارة الضريبية:** إن القيام الإدارة الضريبية بتقديم خدماتها الكترونيا من شأنه أن يجعل هناك عدم وجود تمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمات فكل من يستطيع التعامل مع الحاسوب يمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة حيث أن استخدام الإدارة الالكترونية سوف يساعد من التخلص والقضاء على حالات الرشوة، فالإدارة الضريبية بخصوصية وطبيعة عملها، موظفوها معرضين بدرجة كبيرة لتلقي الرشوة نظرا للمعاملات المالية بينها وبين المواطنين، فمن خلال هذا النظام سوف لا تكون هناك مواجهة مباشرة بين الفرد طالب الخدمة (المكلف) والموظف العام ، ومن ثم لا توجد إمكانية أو مجال لرشوة الموظف في هذا الشأن، كما يؤدي حياد المرفق العام الكترونيا إلى التغلب ولو بشكل متدرج على مشكلة المحسوبية والواسطة اللتان تعتبران من الأمور التي تواجه الادارة الضريبية باستمرار على نحو يؤدي إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري بها وما يرتبط به من رشوة وتنفيع وتمييز بالمخالفة لمبدأ المساواة أمام المرفق العام وهذا لا يتحقق إلا بإمام جميع الأفراد بالمعرفة والدراية الالكترونية. (بن عروس، 2022، صفحة 142، 143)

6. مواكبة الإدارة الجبائية للتغيرات: إن انتقال الإدارة الضريبية من النمط التقليدي إلى النمط الإلكتروني يعد في حد ذاته تغييراً، كون هذا التغيير هو استجابة للمصلحة العامة التي تقضي تطوير الإدارة الضريبية ومواكبتها للتطور التكنولوجي الجاري على المستوى العالمي، إن الإدارة الإلكترونية هي التطبيق العملي لمبدأ مسايرة الإدارة الجبائية للتطورات والمستجدات العالمية، كما يسمح هذا التحول الإلكتروني بتحقيق فعالية كبيرة بالنسبة لحقوق المستفيدين أو المنتفعين منه لأنه يسهل سبل الحصول على الخدمات الضريبية بدقة عالية وسرعة في الانجاز، كما أن هذا التحول في أسلوب عمل الإدارة الجبائية يؤكد قابليتها للتغيير لما لهذا النظام من مميزات في تحسين عملها من حيث تخفيف الإجراءات وسرعة معالجة طلبات الخدمات الجبائية. (بن عروس، 2022، صفحة 144)

### ثالثاً: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

- تنفيذ الإجراءات والمهام الوظيفية المتكررة بصفة آلية، والتي تكون متعبة عند تنفيذها يدوياً .
- تقليص مخاطر الخطأ عند حجز معطيات الإخضاع المتعلقة بالمكلفين بالضريبة .
- رقمنة الملف الضريبي والقضاء تدريجياً على الملفات الورقية .
- ضمان توفر المعلومات بشكل آني لتمكين المسؤولين من اتخاذ القرارات .
- إعداد برامج الفحص المحاسبي على أساس معايير موضوعية وقابلة للتحقق من صحتها .
- حفظ ألي للملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة.
- خلق مساحات تفاعلية مع منظمات عمومية وأخرى في إطار البحث عن المعلومات ومقاربتها. (بن يدير و إيدير، 2022، صفحة 122)

### رابعاً: الخدمات الجبائية في ظل الرقمنة

إن إدراج التكنولوجيا في مضمون الأعمال الضريبية يؤدي إلى تفعيل المضمون الحقيقي لها لما تتضمنه التكنولوجيا من مقومات ولعل أهم الأعمال الضريبية التي تساعد التكنولوجيا في إنجازها نجد (التسجيل الجبائي الإلكتروني، التصريح الجبائي الإلكتروني، والتحصيل الجبائي الإلكتروني) وفي ما يلي توضيح لذلك:

**1. التسجيل الجبائي الإلكتروني:** يعتبر أول الواجبات التي يفرضها قانون الضرائب على المكلف لتزويد الإدارة الضريبية بالبيانات الأساسية للتعريف به ونشاطه كالاسم والعنوان والكيان القانوني، حيث تتيح التكنولوجيا الحديثة للإدارة الضريبية إمكانية تقديم خدمة التسجيل الإلكتروني للمكلف عبر الإنترنت لتوفير الوقت والجهد، وبما يضمن أن للمكلف رقماً موحداً أياً كان نشاطه أو موقعه في الدولة، وأيضاً تستخدم التكنولوجيا في الاستفادة من التسجيل الإلكتروني في تخزين وحفظ المعلومات التعريفية بالمكلف وإصدار الرقم التعريفي الذي يعتبر بمثابة الهوية الرقمية الضريبية للمكلف لتسجيل تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية. (بن عروس، 2022، صفحة 155)

**2. التصريح الجبائي الإلكتروني:** ينطبق تعريف التصريح الضريبي الورقي على التصريح الضريبي الإلكتروني، والاختلاف بينهما يتمثل في: الطريقة المتبعة في تقديم كل منها حيث يعتمد المكلف بالضريبة في تقديمه للتصريح الضريبي الإلكتروني على التقنيات الحديثة للإعلام الآلي المتمثلة في جهاز الحاسوب المزود بالإنترنت .

**2. 1. تعريفه:** يمكن تعريف التصريح الضريبي الإلكتروني بأنه آلية رقمية تسهل على المكلف بالضريبة عملية اكتتاب وإيداع تصريحاته الضريبية دون التنقل لمقر الإدارة الضريبية، (عباد و سوام، 2022، صفحة 2146) ويمكن تعريفه أيضاً على أنه كافة التصريحات والبيانات الضريبية الممكن إرسالها إلى الوزارة المالية عبر النظام الضريبي الإلكتروني ، كما هو تطبيق تضعه الإدارة الجبائية تحت تصرف مكلفيها بحيث يقوم هذا الأخير بتحميل الملفات الخاصة به واستعراضها وتعبئتها. (قناص و زين، 2021، صفحة 220)

### 2. 2. مميزات التصريح الضريبي الإلكتروني:

- إمكانية تقديمه في أي وقت خلال ساعات عمل الإدارة الضريبية أو خارجها طيلة أيام الأسبوع (اللازمية).
- القيام به لا يستدعي التنقل إلى أماكن تواجد الإدارة الضريبية فالمكلف بإمكانه تقديم تصريحه دون التحرك من أمام حاسوبه (اللامكانية).
- توفير تكاليف طباعة نماذج التصريحات الورقية .
- الإطلاع اللحظي على التصريحات المودعة من طرف المكلف. (عباد و سوام، 2022، صفحة 2146)

**3. التحصيل الجبائي الإلكتروني:** التحصيل الجبائي الإلكتروني هو أن تتم عملية جباية وتحصيل الضرائب باعتماد وسائل دفع وتحصيل إلكترونية بعيدا عن الوسائل التقليدية التي تتطلب إجراءات معقدة ووثائق وتزاحم المكلفين لدى إدارة الضرائب، وهو يمثل منظومة متكاملة من البرامج والأدوات الإلكترونية والإجراءات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عملية تحصيل الضرائب وضمان توريدها لخزينة الدولة بأقل تكلفة وجهد .

كما يساهم نظام التحصيل الجبائي الإلكتروني في الدولة إلى تقليل نسبة التكاليف وتسهيل الإجراءات وخفض نسبة الضغط والازدحام في مراكز التحصيل مقارنة بالوسائل التقليدية التي أصبحت غير موثوقة وعبر البيروقراطية الراسخة في جهاز الدولة تؤدي عادة إلى تأخير تحصيل الأموال. (مفتاح و بن حليلة، 2022، صفحة 167)

### 3. 1. أنواع التحصيل الجبائي الإلكتروني: هناك نوعين لتحصيل الضريبي الإلكتروني هما:

**أ. التحصيل الإلكتروني الجزئي:** أين يكون الطرف الثالث كالمصارف وسيطاً بين الممول والإدارة الضريبية لإتمام عملية دفع الضريبة .

**ب. التحصيل الإلكتروني الكامل:** إذ يقوم الممول بدفع الضريبة مباشرة إلى الإدارة الضريبية عبر الانترنت أو تكليف البنك التابع له للقيام بهذه العملية مباشرة نيابة عنه، مما يزيد من فعالية التحصيل كخدمة فورية وأمان وغيرهما ويوفر الوقت والمال.

### 3. 2. متطلبات نجاح نظام التحصيل الإلكتروني: يتطلب نجاح نظام التحصيل الإلكتروني ما يلي:

- تعميم استخدام هوية الفرد في كافة تعاملاته، وربط معلومات الجهات المختلفة، ومنها المصاريف ومؤسسات التأمين وصناديق التقاعد مع الإدارة الضريبية، بجانب توفير التكنولوجيا المناسبة والتشريع الذي يبسط إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها ويتفادى التعقيدات التي تعطي الفرصة للجدال والخلاف بين الإدارة الضريبية والممول .

- أن يكون لدى الممول حساب مصرفي يتمكن من خلاله تسوية ديونه مع الإدارة الضريبية .

## الفصل الأول — الإطار النظري للدراسة

- توفير القاعدة الأمنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الجهات المختصة من جهة ووصولها إلى المصالح الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها عند تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين من جهة أخرى، أي توفير الأمن وحماية الأصول الرقمية من الاختراق.
- تفعيل البرامج التدريبية للعاملين في المصالح الضريبية لتشجيعهم على تعلم واكتساب المهارات المناسبة واستخدام التقنية الإلكترونية الحديثة.
- زيادة الثقافة الضريبية للمكلفين وتوجيههم عن طريق الإعلام الآلي لكيفية انجاز المعاملات الضريبية عبر الإنترنت بأنفسهم. (معزوز، 2022، صفحة 531)

### المطلب الثاني: النظام الرقمي الجبائي الجزائري إنشاء نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني

بصفة عامة يعرف نظام المعلومات الجبائي على انه الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية والتي تعتبر مدخلات نظام المعلومات الجبائي التي يتم معالجتها وتحويلها إلى مخرجات وهي المعلومات الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية. (شलगوم، 2015، صفحة 07)

يعتبر إدراج تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في استكمال برنامج التحديث والعصرنة وهو ما يتطلب تكييف التشريعات الضريبية من أجل التوجه نحو تقنية إزالة الطابع المادي وتنظيم الدخول الإلكتروني للنظام المركزي، ولذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الاستجابة للتحديات التي تواجهها هذه الإدارة باعتبارها ممول رئيسي لميزانية الدولة، وعلى هذا الصعيد وضعت المديرية العامة للضرائب برنامج لتنفيذ نظام معلوماتي ناجح كأحد أولوياتها الأساسية بالاعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والارتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها .

تم توجيه استراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة وكذا بفرض الضريبة والتحصي

والرقابة والمنازعات، تحقيقا لهذه الغاية تم توظيف والاستعانة بمكتب استشارة أجنبي من أجل دعم المديرية العامة للضرائب لإطلاق هذا المشروع من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية ذات الصلة بالنشاطات المتخصصة للإدارة الجبائية والنتائج المنتظرة من جهة وتحضير مشروع الاتفاقية من جهة أخرى .

في النهاية أسفرت جميع الخطوات الإدارية والتقنية إلى تكليف شركة اسبانية (**Indra sistemas**) قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان. (حداش و شارفي، 2022، صفحة 176، 177)

وعليه قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء نظام معلومات جبائي إلكتروني أطلقت عليه اسم "جبائتك" **Jibayatic** يركز على لامادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومة الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات "جبائتك" من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة المعتمدة في رقمنة الإجراءات الجبائية. (شرواطي، 2022، صفحة 397، 398)

**1. تعريف نظام المعلومات الجبائي الجزائري:** هو نظام معلوماتي يتشكل من عدة وصلات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية ولقد تم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي للمديرية العامة للضرائب وجميع مصالحها المتمثلة في مديرية كبريات الشركات ومراكز الضرائب والمراكز الجوية على مستوى القطر الوطني بداية من سنة 2018 بشكل تدريجي، وهو نظام يركز على الحل المعلوماتي **SAP.ERP**. (بن عروس، 2022، صفحة 226)

حيث يشير **SAP.ERP** حرفيا إلى:

**SAP : systems, applications, and products**

**ERP : enterprise resources planning**

**SAP.ERP** هو نظام تخطيط موارد المؤسسة، يعمل على دمج العمليات الأساسية (المالية، الموارد البشرية، الخدمات، ...) اللازمة لإدارة المؤسسة في نظام واحد حيث يستخدم من أجل ذلك التقنيات الذكية. (SAP)

وبذلك فإن نظام المعلومات الجبائي الذي تم وضعه هو نظام معلوماتي داخلي خاص بالأعوان الجبائيين حيث يقوم هذا النظام بتنفيذ الإجراءات والعمليات الضريبية عن بعد بطريقة إلكترونية ويقدم العديد من الخدمات للمكلفين بالضريبة. (بن عروس، 2022، صفحة 227)

**2. أهداف النظام المعلوماتي الجبائي:** يهدف المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء، لكن هذا التنظيم الجديد يتطلب من الآن فصاعداً اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم، كما يتطلب أيضاً التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية الاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاحة بصفة عاجلة وآلية، لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة، ولقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، أي أن الشروط المبينة أدناه قد توفرت:

- تكوين الأعوان الجبائيين في كيفية استعمال الإعلام الآلي والشبكات المعلوماتية القاعدية ( word, excel, Ms office ) .
- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب.
- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني والانترنت .
- إدخال الانترنت في المصالح الجبائية .
- توحيد العمل الجبائي في إطار ما يسمى بالشباك الوحيد. (حداش و شارفي، 2022، صفحة

### 3. النتائج المنتظرة منه:

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان .
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي .
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة .
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة .
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي .
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية .
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني .
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها .
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات ولوج المراقبة أو كلمة السر. (قوادي، 2022، صفحة 241)

### المطلب الثالث: الخدمات الرقمية لإدارة الجبائية الجزائرية

أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما انعكست كذلك على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية، وامتداداً لهذه التحولات الرقمية اتجهت العديد من الحكومات إلى رقمنة الإدارة الجبائية بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لتحصيل الموارد الجبائية، (حنيش، 2022) حيث فتحت التكنولوجيا الرقمية آفاقاً وفرصاً جديدة في رقمنة البيانات الجبائية وتحسين جودة المعلومات وذلك من خلال استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في

## الفصل الأول ————— الإطار النظري للدراسة

تكنولوجيا الإعلام الآلي، الأمر الذي تطلب رقمنة عمل الإدارة الجبائية وذلك من خلال اعتماد المستندات الإلكترونية (الفاتورة الإلكترونية، التصريح والدفع الإلكترونيين) في تقديم المعلومات الضريبية هذا من جهة وربط مختلف الإدارات الضريبية بأرضية مفتوحة 24/24 ساعة تتميز بسرعة وخفة مما يعني تزويد هذه الإدارات بشبكة إنترنت ذات جودة عالية من جهة أخرى مما يساعد المكلفين بالضريبة بالتصريح أو الدفع دون عناء اللجوء الشخصي للإدارة الضريبية. (بولفوس و حجيج، 2019، صفحة 79، 80)

وانطلاقاً من فكرة تجسيد الإدارة الإلكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغييرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهداً جديداً لم يسبق له مثيل في مجال العصرية، وهذا لاعتباره احد مقومات النظام الاقتصادي، (رمادلية و قويدري، 2020 ، صفحة 475) وتتمثل الخدمات الإلكترونية التي وضعتها الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل الرقمنة فيما يلي:

### أولاً: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)

مع التوسع في استخدام وسائل الاتصال والرقمنة تم إنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب [/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz) باللغتين العربية والفرنسية لتمكين المكلفين من الإطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الضريبية السارية، والتعرف على مختلف الضرائب والرسوم ومعدلاتها وطرق دفعها، ينشر في الموقع كل الإعلانات والبلاغات التي تتعلق بالجباية كما يسمح الموقع بتحميل ونسخ مختلف النصوص التشريعية من القوانين الجبائية، قوانين المالية، النصوص التنظيمية الجبائية وكل الوثائق الخاصة بالتصريحات الشهرية والسنوية .

يعد هذا الموقع فضاء إلكتروني يسمح بإتاحة المعلومات والبيانات لمن أُرادها، وتسهيل الحصول عليها بأقل مجهود ودون عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية. (كماش و بوخدوني، رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 – 2022 حالة البوابتان الإلكترونية "جبائتك" و "مساھمتك"، 2022، صفحة 774) وفي ما يلي توضيح لمحتوياته:

1. **المزيد من الاستجابة:** يتم نشر الأخبار الجبائية بانتظام والمكلفون بالضريبة يتم إعلامهم بشكل كامل من خلال المستندات الجبائية والنشرات الصحفية التي يتم نشرها، مثل نشر قوانين المالية، القوانين الجبائية... الخ

2. **محتوى إعلامي ثري:** الموقع يقدم بصورة هيكلية محتوى إعلامي ثري ومتنوع يتضمن:

- أقسام شخصية يمكن التعرف عليها بوضوح على الصفحة الرئيسية موجهة للأشخاص والمهنيين والامتيازات الجبائية الممنوحة إليهم .
- النصوص التشريعية والتنظيمية (الاتفاقيات الجبائية، قوانين المالية، القوانين الجبائية، النصوص التنظيمية الجبائية والرسائل والتعليمات) .
- دعامة من الوثائق: الدلائل الجبائية، الكتيبات، نشرات المعلومة الجبائية ورسائل المديرية العامة للضرائب.
- التنظيم ومهام المديرية العامة للضرائب: الهياكل المركزية والخارجية. (بن عمارة و تومي، فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية، دراسة حالة الجزائر، 2018، صفحة 41)
- الاشتراك في النشرة الإخبارية للمديرية العامة للضرائب (**Newslette**): يتم إعلام المكلفين بالضريبة من خلال الموقع الرسمي بشكل دوري للرسائل الخاصة بالمديرية العامة للضرائب وعن كل المستندات مثل قوانين المالية، القوانين الجبائية... الخ .
- رزنامة جبائية عملية مفيدة للغاية: لتذكير دافعي الضرائب بالتزاماتهم الضريبية .

- تحديد الموقع الجغرافي لخدمات المديرية العامة للضرائب: حيث توفر هذه الخدمة تفاصيل الاتصال بجميع الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب والعناوين وأرقام الفاكس كما يسمح للتطبيق بفضل خريطة جوجل لتحديد الطرق للوصول إليها عبر خدمات **Google map**. (العربية و سحنون، 2021، صفحة 517)

### ثانيا: بوابة التصريح الالكتروني "جبايتك":

في إطار رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام التصريح عن بعد فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية، انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد "جبايتك".

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت والدفع الالكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى، بحيث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداءً من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب والرسوم عن طريق الدفع الالكتروني، أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب فإن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم. (رمادلية و قويدري، 2020 ، صفحة 478)

يعتبر "جبايتك" أول تجربة جزائرية تسمح بالتصريحات الضريبية عن بعد وهذا في إطار عصنة الإدارة الجبائية واستخدام الوسائل التكنولوجية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة، وكذلك تسهيل عملية تقديم التصريحات الضريبية دون أي ارتباط بالإدارة التقليدية التي لها أوقات محددة للعمل ، ويمكن للمكلفين التصريح بالتزاماتهم الضريبية عن طريق الموقع الالكتروني <https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/#>، وتتميز عملية إيداع التصريحات بالسهولة والبساطة فما على المكلف سوى إدخال المبلغ الخاضع للضريبة بينما تتكفل خوارزميات الموقع بحساب مبلغ الضريبة الواجب الدفع. (حموش و بوضياف، 2020، صفحة 209)

وبالتالي تعتبر "جبايتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية على الانترنت وبدء عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الانترنت مصحوبا بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة. (قوادري، 2022، صفحة 241، 242)

## الفصل الأول — الإطار النظري للدراسة

امتيازات جبايتك: يمكن تلخيص امتيازات نظام المعلوماتية جبايتك فيما يلي:

### 1. في ما يخص الإدارة:

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءاً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي .
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية .
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة، عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة .
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض .
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط .
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات .
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية. (حنيش، 2022، صفحة 95)

### 2. في ما يخص المكلفين بالضريبة:

- إجراء العمليات من المقرر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية .
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كل أيام الأسبوع .
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحيطة مع التزاماته الجبائية .

- الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها .
- الدفع عن طريق الانترنت لضرائبه ورسومه .
- الإطلاع على دينه الجبائي كله .
- تقديم الطعون (طعون ولأئية، تخفيض مشروط .... وغيرها). (بولحية و بوجاجة، 2022، صفحة 08)

### ثالثا: بوابة التصريح والدفع الإلكتروني "مساهمتك"

تعد بوابة "مساهمتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الغرض منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الانترنت، وقد تم إدراج هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب وقد اختارت المديرية العامة للضرائب التعميم التدريجي لبوابة "مساهمتك" على مستوى قباضات الضرائب. (كماش و بوخدوني، رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 – 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتك"، 2022، صفحة 779)

تسمح هذه الإمكانية للمكلف بدفع ضرائبه بشكل الكتروني ومباشر من حساباته البنكية إلى مصلحة الضرائب، فبمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية، وبعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الانترنت ويمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية. (مفتاح و بن حليلة، 2022، صفحة 173)

تزيل هذه الخدمة الطابع المادي عن الإجراءات اليدوية التالية:

- التصريح الجبائي الشهري (سلسلة ج رقم 50) .
- التصريحات المتعلقة بنظام الضريبة الجزافية (التصريح التقديري سلسلة ج رقم 12 والتصريح النهائي سلسلة ج رقم 12 مكرر) .

## الفصل الأول — الإطار النظري للدراسة

- طلب التوطين البنكي .
  - دفع الضرائب والرسوم المتعلقة بالتصريحات الصادرة .
- إن الانخراط في هذه الخدمة يمنح للمكلف بالضريبة الحق في فضاء خاص وأمن في بوابة "مساهمتك" والتي تتوفر على الوظائف التالية:

- الوصول إلى بيانات التعريف الخاصة (مع إمكانية تحديث رمز الوصول)
- المساعدة في إدخال بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع الحساب التلقائي لها .
- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها عن بعد عن طريق البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية .
- المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع التي تم إجراؤها .
- توثيق كامل لعروض خدمات "مساهمتك". (كماش و بوخدوني، رقمنا الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 - 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبائتك" و"مساهمتك"، 2022، صفحة 779)

### رابعاً: رقمنا إجراءات التعريف الجبائي « NIF »

لقد أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الحصول على رقم التعريف الجبائي ابتداءً من تاريخ 08 ماي 2016 حيث يتم إرسال طلب التسجيل الضريبي إلى مديريات الضرائب للمكلف بالضريبة عن طريق الانترنت دون ضرورة التنقل الى المديرية، ويتم منح رقم التعريف الجبائي في غضون 48 ساعة تلي ايداع الطلب وذلك عبر الدخول الى الموقع الإلكتروني <https://nif.mfdgi.gov.dz>. (بعلي و عبد غرس، 2021 ، صفحة 08)

ويحصل المكلف على رقم التعريف الجبائي الكترونيا طبقا للاجراءات التالية:

### 1. من جانب المكلفين بالضريبة: وذلك من خلال: (التعليمية الداخلية رقم 596، 2016)

- يلج المكلف بالضريبة الى موقع المديرية العامة للضرائب عن طريق الموقع سابق الذكر .

## الفصل الأول — الإطار النظري للدراسة

- يملأ المكلف بالضريبة استمارة طلب الترخيم الجبائي عن بعد، ومع نهاية كتابة البيانات وتثبيتها يظهر له إشعار بالوصول حاملاً رقم طلبه، يمكن طباعتها .
- يتابع المكلف بالضريبة المسار الإجرائي لطلب ترقيمه الجبائي، على نفس الموقع المشار اليه سابقاً، حيث يبلغ برفض طلبه أو يبلغ له رقم التعريف الجبائي الممنوح له ويدعى لطبع شهادة الترخيم الجبائي من خلال هذا الموقع، وكذا استمارة الإشعار بالوصول التي تحتوي المعلومات المتعلقة بتعريفه .
- يتقدم المكلف بالضريبة إلى المصالح المسيرة المختصة إقليمياً مرفقاً بالوثيقتين (شهادة الترخيم الجبائي والإشعار بالوصول) في نسختين لإمضائهما من طرف رئيس المصلحة بعد التحقيق من صحة المعلومات.

### 2. من جانب الإدارة: وذلك من خلال: (التعليمية الداخلية رقم 596، 2016)

- يتحقق رئيس المصلحة من مطابقة المعلومات التي تحتويها استمارة الإشعار بالوصول وشهادة الترخيم الجبائي مقارنة مع ملفه الجبائي ومن ثم يقوم بالإمضاء عليها .
- يحتفظ رئيس المصلحة بنسخة من استمارة الإشعار بالوصول وشهادة الترخيم الجبائي مع ملف المعني بالأمر .
- تتولى المديرية العامة للضرائب/مكتب الإعلام والوثائق الجبائية إشهار رقم التعريف الجبائي على الموقع الإلكتروني السابق. (سعيدي و بلبقرة، 2019 ، صفحة 65)

### خامساً: البطاقة الالكترونية الوطنية للغشاشين

تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفاً إلكترونياً يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذي يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية، الجمركية أو التجارية، ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، وزارة التجارة ومن طرف البنك .

يتم التسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يثبت ضلوعهم في إحدى العمليات التالية:

- الإمتناع عن دفع الضرائب المفروضة .
- عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري .
- تحويل المزايا الجبائية الى وجهة مغايرة .
- الغش في العمليات المالية والبنكية .
- التخلف عن الأشعار القانوني .

الإضرار بصحة المستهلك. (بودالي و بوشنب، 2016، صفحة 270)

### المطلب الرابع: كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في ظل الرقمنة

#### 01 مفهوم فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية

تعرف **الفعالية** على انها مدى قدرت المؤسسة على انجاز وتحقيق الاهداف المرسومة اذ تتحقق الفعالية على قدر نسبة الإنجاز . وتعرف ايضا على انها تحقيق الهدف والوصول الى النتائج التي يتم تحديدها مسبقا . (ا عبد الكريم، 2022) . فالفعالية ترتبط بتحقيق الأهداف وبمعنى أكثر وضوحا فان المنظمة تتسم بالفعالية حينما تستطيع تحقيق أهدافها أما اذا فشلت المؤسسة في ذلك فإنها تتصف بعدم الفعالية وهكذا فإن الفعالية وفق هذا المفهوم ترتبط أساسا بقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها بدرجات متفاوتة . (منيرة، 2017)

وتعرف **الكفاءة** على انها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الامكانيات والنشاط الكفؤ هو النشاط الأقل تكلفة (الشيخ، 2010، صفحة 220) ، كما تعرف على أنها إنجاز الأعمال بطريقة اقتصادية تضمن الوصول للأهداف المرتقب تحقيقها (عراية، 2021، صفحة 334) ، وتعرف أيضا على أنها مدى توفير الموارد البشرية والمادية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف (منار عايد، 2022، صفحة 392)، وهي أيضا القدرة على تحقيق الأهداف المحددة بأقل ما يمكن من جهد ونفقة (عمان، 2021، صفحة 109).

انطلاقا من هنا وبناءا على ما سبق فإنه يمكن التعبير عن فعالية و كفاءة الرقابة الجبائية بأنها قدرة مصلحة الرقابة الجبائية على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها آلية الرقابة الجبائية بأقل قدر من الجهد

البشري، الوقت، والتكلفة المادية، حيث تتمثل هذه الأهداف أساساً في متابعة وفحص تصريحات المكلفين والتأكد من مدى مطابقتها للقوانين الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي عن طريق الكشف عن المدلسين والغشاشين.

### 01. أثر الرقمنة على فعالية وكفاءة الرقابة الجبائية:

#### تحسين الكشف عن التهرب الضريبي:

إستخدام التقنيات الرقمية لتحليل البيانات الضريبية يمكن من تحديد الحالات التي تتطلب تحقيق أعمق، كما يساعد على كشف الأنماط غير المعتادة أو المشبوهة التي تشير إلى التهرب الضريبي..

#### تعزيز الإلتزام الطوعي.

الخدمات الإلكترونية تسهل تقديم التصريحات الجبائية ودفع الضرائب عبر الأنترنت ما يجعل العملية أكثر سهولة وراحة للمكلف مما يزيد من إلتزامه

#### . نظام المعلومات الجبائي :

من أجل قيام مصالح الرقابة بالتحقق من صحة التصريحات الجبائية المودعة من طرف المكلفين وتصحيحها وتعديل الأسس المصرح بها في حالة الوقوف على عدم مطابقتها لحقيقة النشاط، تحتاج هذه المصالح الى توفر المعلومة الجبائية التي تسمح بكشف مختلف عمليات التحايل والتلاعب التي يقوم بها المكلفين غير النزهاء او غير الملتزمين جبائياً، حيث تلعب المعلومة الجبائية دوراً مهماً في تحديد الوعاء الجبائي الحقيقي والكشف عن عمليات الغش والتهرب الضريبي، وتوفر المعلومة الجبائية يتطلب وجود نظام معلوماتي فعال يمد مصالح الرقابة بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت المناسب. (لواج، 2016، صفحة

(125

فالمعلومات الضريبية هي المادة الخام للرقابة الجبائية، حيث تعتمد فعالية أي مراقبة جبائية بشكل كبير على ضمان مجموعة بيانات موثوقة ولمحة عامة عن دافع الضرائب، وقد أحدث العصر الرقمي ثورة في عملية جمع المعلومات باستخدام الوسائل الرقمية، حيث سهل تطوير الخدمات الرقمية تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية. (نويرة و العبوبي، 2020، صفحة 78)

إن قدرة نظام المعلومات الجبائي على توفير القدر الكافي من المعلومات الضريبية وفي الوقت المناسب لاستخدامها يكون له الأثر الفعال في مجال محاربة التهرب الضريبي، فتقديم المعلومة وقت طلبها له انعكاسات على قدرة أعوان الإدارة الضريبية في تسهيل مهامهم في مجال المراقبة. (بن عروس، 2022، صفحة 134).

### 2.2. خدمة التصريح الالكتروني :

استخدام التصريح الالكتروني من قبل المكلف بالضريبة يمنح الإدارة الضريبية فرصة في أن تنتهي من فحص هذا الإقرار في وقت أقصر، (حنيش، 2022، صفحة 96) فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يتيح المعالجة السريعة والفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة في آن واحد. (وشان و بن علي، 2017)

حيث في الرقابة الجبائية الشكلية نجد أن من صعوباتها حجم الملفات الضخمة وكثرة عدد التصريحات والذي يؤدي أحيانا إلى ضياع التصريحات، إضافة إلى صعوبة المتابعة الدقيقة لها والذي يتطلب وسائل بشرية هائلة، كما أن زيادة عدد الملفات يتطلب وقت أكثر لإجراء الرقابة الشكلية وهذا النوع من الرقابة لا يتم الا في أوقات عمل الإدارة الضريبية، (محتال و بساس، 2022، صفحة 63، 64) وفي ظل الرقمنة ومع التصريح الالكتروني فإنه يمكن أن يوفر المزايا التالية لعملية الرقابة الجبائية الشكلية:

- انعدام الأخطاء المادية التي تعتبر جوهر عملية الرقابة الجبائية الشكلية لأنه يتم ملء جميع الخانات وتقادي تكرار ملء المعلومات الشخصية للمكلف في كل مرة.
- تتم عملية حصر وانتقاء المعلومات بصورة آلية ومراقبة جميع التصريحات دون استثناء بدون ضياعها.
- التصريح الالكتروني متوفر طوال الأسبوع وكل ساعات اليوم وهو ما يخفف العبء على أعوان إدارة الضرائب.
- في ظل هذه الخدمة يتم توفير مبالغ ضخمة كانت مخصصة للتصريحات الورقية. (محتال و بساس، 2022، صفحة 68، 69)

بهذا يمكن القول أن خدمة التصريح الإلكتروني يمكن أن توفر الوقت، الجهد البشري، والتكاليف المادية في كل مرة.

### 3.2. تقنية الربط عن بعد:

إن التحليل الاقتصادي لظاهرة التهرب الضريبي يبين أنه على الرغم من أن قانون الضرائب يلزم الممول بأن يقدم إقراراً صحيحاً ودقيقاً عن دخله، إلا أن من الممولين من يسعى إلى إخفاء بعض من دخله، فلا يظهر في إقراراته بهدف عدم أداء الضريبة أو بعضها معتمداً على حقيقة أن الإدارة الضريبية ليست في إمكانها الوصول إلى معلومات كافية عن جميع دخوله، وحتى ما إذا خضع هذا الإقرار للفحص من قبل الإدارة الضريبية فإن احتمال أن يبقى جزء من الدخل غير معلوم قائمة، إلا أن الرقمنة أتاحت للإدارة الضريبية قدراً وافراً ومتنوعاً من المعلومات يمكنها من تتبع دخول الممولين والتأكد من حقيقة إقراراتهم وفي أسرع وقت مما يجعل الممول يفكر كثيراً قبل أن يحاول إخفاء بعض أو كل دخله خاصة إذا كانت العقوبات التي تفرضها قوانين الضرائب شديدة الأثر وراذعة للمتهربين كما تساعد الرقمنة في أن تلعب المؤسسات المالية دور الطرف الثالث بين الممول والإدارة الضريبية الذي يقر بالمعاملات التي تتم من خلالها إلى الإدارة الضريبية. (حنيش، 2022، صفحة 99)

إن رقمنة الإجراءات والتبادل الإلكتروني للبيانات مع المؤسسات الأخرى تسمح للإدارة الجبائية بإثراء قاعدة بياناتها وتحسين نظام معلوماتها وبالتالي هذا التنظيم يسمح بتكثيف الرقابة الجبائية، إضافة إلى أن العمل في ظل استخدام وسائط المعلومات الرقمية (إلكترونية) بسط من عملية مطابقة المستندات مع المتاحة للإدارة والكشف بسرعة عن المدلسين، ذلك أن وفرة المعلومات تحد بشكل كبير من حجم التهرب الضريبي. (Chami, 2022, p. 539)

### خلاصة الفصل الأول

تناول هذا الفصل أبرز الجوانب التي ناقشتها الأدبيات المتعلقة بالرقمنة، الرقابة الجبائية، رقمنة الإدارة الجبائية، بالإضافة إلى جهود الجزائر في هذا المجال. وبناءً على ما تم استعراضه، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- الرقمنة هي ضرورة فرضها العصر الرقمي الحالي، وتعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لإحداث تغييرات جوهرية في أساليب العمل.
- الرقابة الجبائية تمثل حق الإدارة الضريبية في مراجعة التصريحات الجبائية للتحقق من صحتها، مقابل حق المكلف بالضريبة في حرية تعبئة تلك التصريحات.
- في إطار الإصلاحات الضريبية في الجزائر، اتجهت الحكومة نحو رقمنة الإدارة الجبائية، من خلال تبني أساليب جديدة لتقديم خدماتها تعتمد بشكل أكبر على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- رقمنة الإدارة الجبائية تعزز نموذجاً حديثاً للإدارة، يتميز بتطوير عملياتها الداخلية وتحسين أسلوب تعاملها مع المكلفين.

# الفصل الثاني

دراسة ميدانية مديرية الضرائب  
بالمسيلة

### تمهيد

بعدما تطرقنا نظريا لأهم محاور الدراسة المتمثلة في دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية و التي من المفترض أنه لها دور ومساهمة للسعي نحو البحث عن إجابة لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، لكن هذا لا يأتي إلا من خلال التحقق من الفرضيات التي تمت صياغتها لأغراض هذه الدراسة.

سنحاول في الجانب التطبيقي هذا دراسة حالة واقع الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية، حيث أخذنا أخذنا مديرية الضرائب بالمسيلة كميدان لإجراء هذه الدراسة.

لهذا يأتي هذا الفصل للإسقاط الميداني لما جاء به الفصل النظري، ولهذا تم تقسم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث التي سيتم من خلالها التطرق إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة والتعريف بها، وعرض الإجراءات المنهجية التي تم اعتمادها للدراسة، وقد تكون أهمها تلك المتعلقة بعينة الدراسة، والتي انعكست منطقيا على البيانات التي تم الحصول عليها وتحليلها إحصائيا بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** الإصدار رقم 27، كما أن نتائج التحليل الإحصائي ستسمح لنا بوصف عينة الدراسة، وقياس مدى استجابات عينة الدراسة، إلى الوصول إلى اختبار فرضياتها والتحقق من صحتها، ومنه فإن مباحث هذا الفصل الثالث:

**المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة؛**

**المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة**

**المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.**

### المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة

سيتم من هذا خلال المبحث تقديم لمحة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة وهيكلها التنظيمي التنظيمي.

### المطلب الأول المديرية العامة للضرائب:

مكلفة بما يلي<sup>1</sup>:

- 1- السهر على دراسة واقتراح إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضرائب وتصفياتها وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية؛
- 2- السهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية التي تحتوي على أحكام جبائية أو شبه جبائية؛
- 3- تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الجبائيين؛
- 4- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها؛
- 5- توفير أدوات تحليل ومراقبة تسيير ومردودية مصالح الإدارة الجبائية، لا سيما مؤشرات نجاعة المصالح الجبائية؛
- 6- السهر على تحسين علاقات المصالح الجبائية مع المكلفين بالضريبة.

**المطلب الثاني. مديرية كبريات المؤسسات:** تتكفل مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها، بمهام الوعاء والتحصيل والمراقبة والمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجمعات<sup>2</sup>. تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ

<sup>1</sup> - الجزائر، وزارة المالية، المرسوم التنفيذي رقم 364 - 07 مؤرخ في 28 نوفمبر 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية. (الجريدة الرسمية، العدد 75 بتاريخ 2007/12/02).

<sup>2</sup> - الجزائر، وزارة المالية، القرار الوزاري المشترك بين وزير المالية والمدير العام للتوظيف العمومي المؤرخ في 21 فبراير 2009، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، المواد 02-24، (الجريدة الرسمية عدد 20، سنة 2009).

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

02 جانفي 2006، بتسيير أساسا الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري، الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها لإقامة مهنية في الجزائر، وتتكفل هذه المديرية ب<sup>1</sup>:

1- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها، وتوسيع طرق الطعن؛

2- تحديث وتبسيط الإجراءات، وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة؛

3- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.

أما في مجال التحصيل فتكلف مديرية كبيريات المؤسسات بما يلي<sup>2</sup>:

1- تتكفل بالجدول وسندات الإيراد وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛

2- تراقب حساب التسيير مراقبة مسبقة وتصفيه؛

3- تمون بالطوابع وتمسك محاسبتها.

**المديريات الجهوية للضرائب:** تضمن المديرية الجهوية للضرائب تمثيل المديرية العامة للضرائب على المستوى الجهوي، وتسهر على تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية.

كما تضمن العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية للضرائب<sup>3</sup>.

**المديريات الولائية للضرائب:** تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب، وبهذه الصفة، تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها<sup>4</sup>. وتقوم في مجال التحصيل بما يلي:

---

1 - الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع على الموقع يوم 2023/05/13، <https://www.mfdgi.gov.dz>

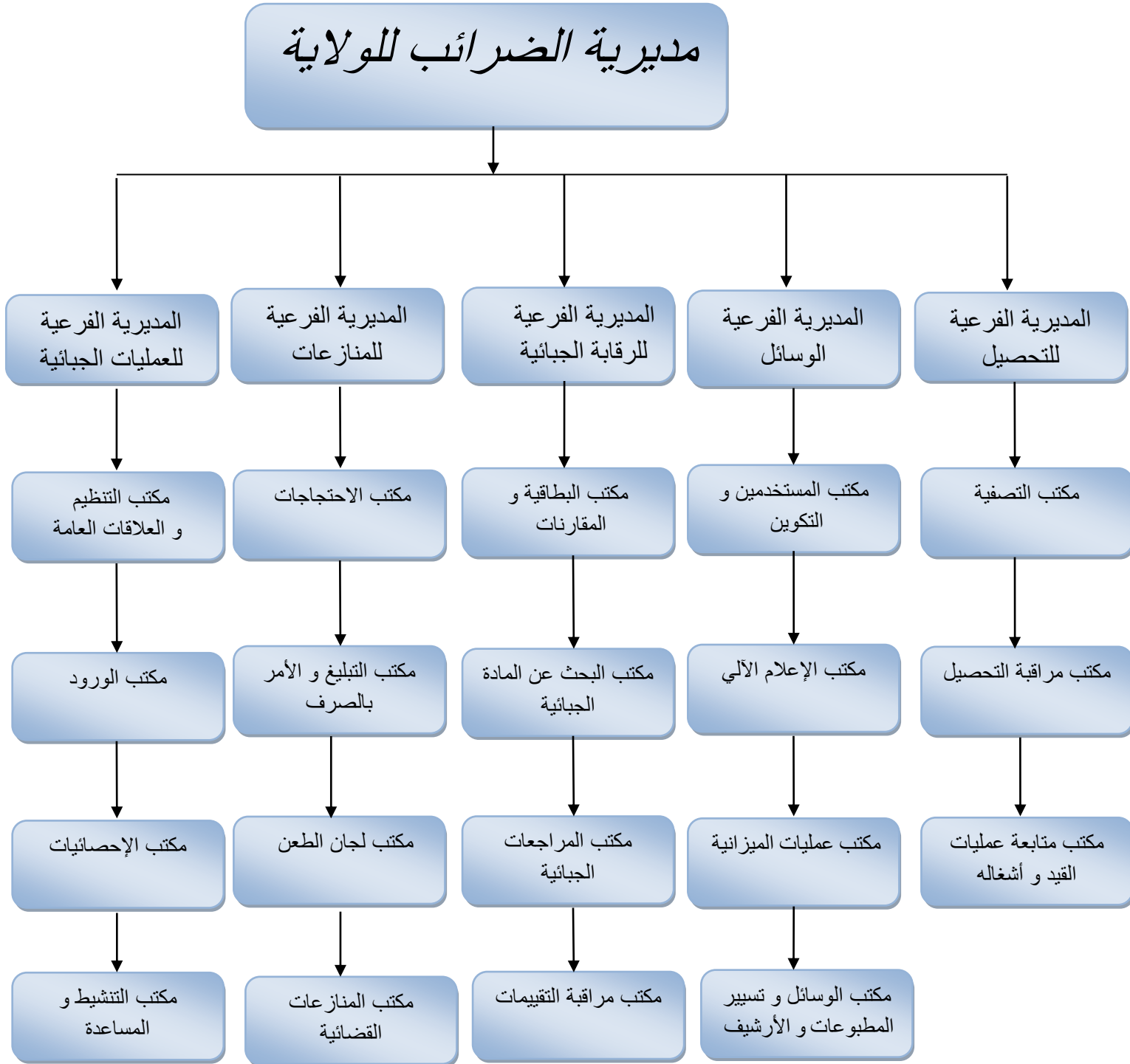
2 - القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فبراير 2009، مرجع سابق، المادة 03.

3 - نفس المرجع، المواد (25-41).

- 1- تتكفل بالجداول وسندات الإيراد وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- 2- تراقب التكفل والتصفية اللذين يقوم بهما كل مكتب قباضة وتتابع تسوية ذلك؛
- 3- تتابع تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- 4- تضمن الرقابة القبلية وتصفي حسابات تسيير القابضين.

**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة**  
ويمكن تمثيل الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

### المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى ذكر مختلف الجوانب المنهجية التي اعتمدها في الدراسة وأهدافها، الذي ساعدنا في معالجة إشكالية الدراسة من خلال منهجية علمية واضحة ومناسبة، ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب تتمثل فيما يلي:

#### المطلب الأول: الإطار المنهجي؛

#### المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة؛

#### المطلب الثالث: هيكلية استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.

### المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

من المهم أن تكون المنهجية العلمية تتماشى والإطار العام للدراسة بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها ومعالجة الإشكالية المطروحة وهذا من خلال استخدام منهج علمي مناسب.

#### أولاً: المنهج العلمي المعتمد للدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد منهجا يحاول الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع أساسيات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها، وهنا لمعرفة تفاصيل أكثر حول الموضوع أو الظاهرة ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن إشكالية موضوع البحث والوقوف على دلالتها.

وتبرز أهمية استخدام المنهج الوصفي في الجانب الميداني لهذه الدراسة من خلال التطرق إلى دراسة والتحليل الواقعي والميداني لدور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة

#### ثانياً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من خمسة وثلاثون فرداً، والمكونة أساساً من موظفي المؤسسة محل الدراسة، والتي بإمكانها إدراك موضوع الدراسة باعتباره يخص أكثر هذه الفئة.

### المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة

الهدف من هذا المطلب هو تحديد وذكر المصادر التي تم الاعتماد عليها في الدراسة سواء في الفصل النظري أو في الفصل الميداني الذي يمثل الإسقاط الميداني للجزء النظري، وتقسم مصادر بيانات الدراسة إلى جزأين: الأول يتمثل في المصادر الثانوية، أما الثاني فهو يمثل المصادر الأولية.

#### أولاً: المصادر الثانوية

من أجل تناول التأصيل النظري للدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المصادر متنوعة والتي تعد أساس الدراسة، وتمثلت هذه المصادر فيما يلي:

- مراجع كتب لأغلبها باللغة العربية والبعض باللغة الأجنبية؛

- استخدام مراجع بعض المقالات والمداخلات؛

- الاستعانة بالملتقيات التي تناولت تقريبا نفس الدراسة.

ثانيا: المصادر الأولية

للإسقاط الميداني للدراسة وجعلها أكثر عمقا تم الاعتماد على مصادر ذات البيانات الأولية التي توصلنا إلى بيانات مباشرة تخص الدراسة، وتتمثل المصادر الأولية التي اعتمدت في الدراسة هي مصادر ميدانية وذلك عن طريق التواصل مع أفراد عينة الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها والتي تتمثل في: الاستبانة.

ولقد تم الاعتماد على الشروط التالية عند صياغة أسئلة لبناء استبانة واضحة ودقيقة:

- مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة؛

- يجب أن تكون صياغة الفقرات واضحة وتحاشي الأسئلة المبهمة؛

- تجنب ازدواجية المعنى للفقرة.

وقد تم صياغة استبانتنا بدقة ووضوح وتم تحكيمها إحصائيا ومنهجيا وضمنيا، وقمنا بتوزيعها واسترجاعها من أفراد عينة الدراسة التي تمثلت في 35 عينة، من أجل ملائمة موضوع الدراسة الذي يتعلق دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

**المطلب الثالث: هيكلية استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.**

سنتناول في هذا المطلب هيكلية استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.

**أولا: هيكلية استبانة الدراسة**

تم هيكلية استبانة الدراسة كالتالي:

**01- مقدمة تمهيدية:** وفيها تم توضيح مختلف حيثيات أسئلة الدراسة الموجه لأفراد عينة الدراسة، مع إعلامهم بأن البيانات التي سيقدمونها تهدف إلى الإسقاط الميداني للدراسة العلمية.

**02- أقسام الاستبانة:** تتكون استبانة الدراسة على 49 عبارة مقسمة إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

الجزء الأول: المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

أما الجزء الثاني: قسم إلى ثلاثة محاور حيث:

المحور الأول والثاني: ويتمحور الجزء الثاني حول واقع تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب والمحور الثالث

حول الرقابة الجبائية أما المحور الثالث حول ضرورة الرقمنة لزيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

تم إعداد قائمة أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale) الذي يحتمل

خمس إجابات كما هو في مبيان الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها عليها في هذا البحث عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات

في نموذج الدراسة، ولتحديد درجة القياس فقد حددنا خمسة مستويات هي: (المنخفض جدا، المنخفض، المتوسط،

المرتفع، المرتفع جدا) بناءات على المعادلة التالية:

الجدول رقم (03): مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

مستوى الملائمة	1.8 – 1	2.6 – 1.81	3.4 – 2.61	4.2 – 3.41	5 – 4.21
الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

من إعداد الطالب بالاعتماد على المدى الإحصائي

ثانيا: أدوات معالجة بيانات الدراسة

بعد عملية توزيع الاستبانة على العينة المختارة، قمنا بعملية جمع الاستبيان والتي تعد من أهم المراحل

كونها ترتبط بالحصول على نتائج عملية تفيدنا في إضفاء موضوع الدراسة، فعمدنا إلى جمع هذا من العينة

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

المختارة، ثم بعد جمع بيانات الاستبانة بدأنا عملية التحليل وفق جداول يتم تحليلها إحصائياً، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** إصدار رقم 27 من خلال:

**أولاً: التكرارات والنسب المئوية:** تم الاعتماد عليهما بهدف التفريق بين العينة، بناءات على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

**ثانياً: المتوسط الحسابي:** تم استخدامه في هذه الدراسة كونه مؤشر يقوم بترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبيان

**ثالثاً- الانحراف المعياري:** تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

**رابعاً: اختبار ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha"** تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، بحيث تكون مساوية للصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني مصداقية البيانات.

**خامساً: معامل الصدق (Validité):** يقصد به انه مقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

**سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي كالمجروف سمر نوف (Kolmogorov- Smirnov Test):** يستخدم لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

**سابعاً: اختبار (ANOVA-Test) الإحصائي:** يستخدم في اختبار فرضيات الاستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

### المبحث الثالث: عرض البيانات وتحليلها

#### المطلب الأول: تحليل البيانات لعينة الدراسة

في هذا المطلب سنقوم بتحليل البعد الأول والذي يتمثل في تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما سنقيس مدى صدق وثبات عبارة الاستبانة بمعامل ألفا كرو نباخ.

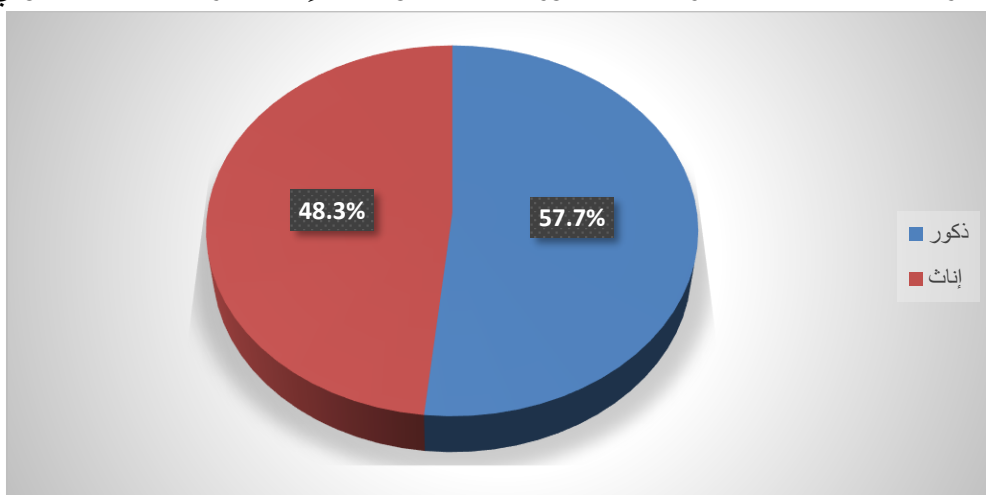
#### أولاً: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الرقم.	الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
01	ذكر	16	51.7
02	أنثى	14	48.3
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (04) أنه فيما يخص فئة الجنس متقاربة بين الإناث والذكور فيما يخص موظفي مديرية الضرائب بالمسيلة حيث قدرت فئة الذكور 57.7% ونسبة الإناث قدرت بـ 48.3% وهي متقاربة.



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EXCEL

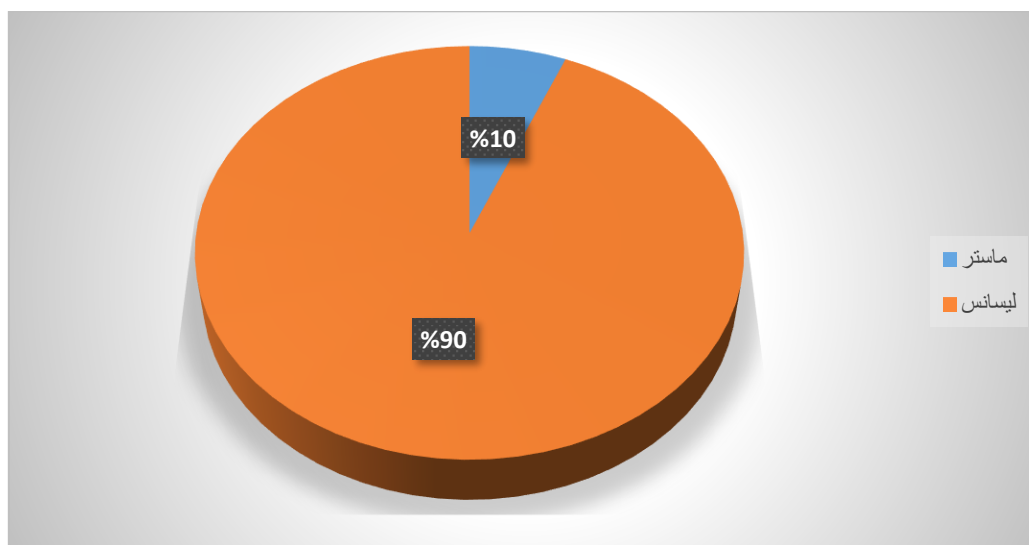
## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

الجدول رقم (05): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
01	ليسانس	27	90
02	ماستر	03	10
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول (05) أن الفئة السائدة فيما يخص المؤهل العلمي لموظفي مديرية الضرائب بالمسيلة كانوا حاملين شهادة ليسانس قدرت نسبتهم بـ 90% و 10% كانوا أصحاب شهادة الماستر وهذا راجع إلى طبيعة الوظيفة ومتطلباتها.



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EXCEL

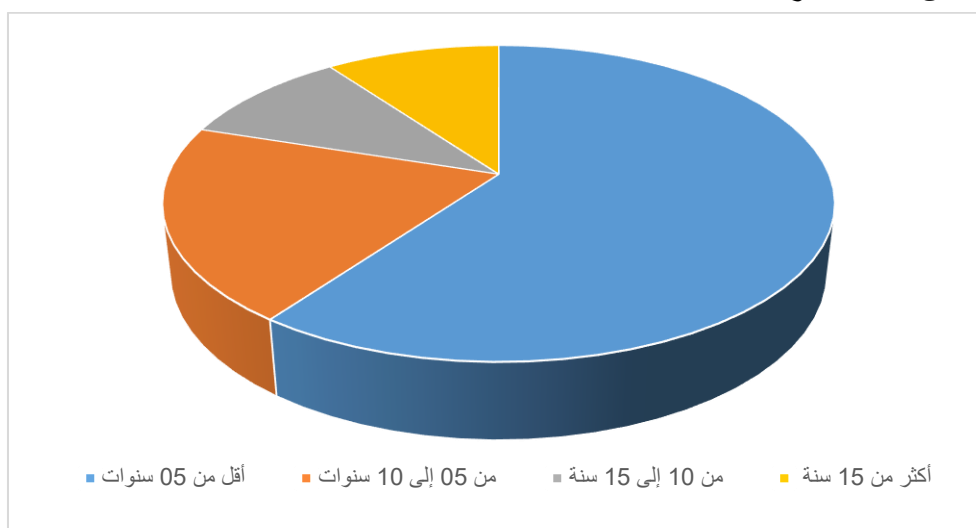
## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

الجدول رقم (06): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
65	18	أقل من 05 سنوات
15	06	من 05 إلى 10 سنوات
10	03	من 10 إلى 15 سنة
10	03	أكثر من 15 سنة
100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (06) أن المؤسسة محل الدراسة تحتوي على إطارات وكفاءات بشرية حديثة التوظيف حيث قدر أصحاب الخبرة الوظيفية أقل من 05 سنوات بـ 65%، ثم تليها باقي الفئات بنسب متقاربة، حيث قدروا بـ من 05 إلى 10 بـ 15% وفي الأخير الفئتين من 10 إلى 15 سنة و أكثر من 15 سنة كانت لهم نفس النسبة قدر بـ 10%.



المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج EXCEL

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

ثانياً: قياس مدى ثبات عبارات الاستبانة

بعد حسابنا لمعامل ألفا كرونباخ من أجل قياس مدى صدق وثبات المحاور الخاصة بالاستبانة تحصلنا على النتائج التالية:

- أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.6) وهو دلالة على ثبات وصدق أن الاستبانة متسقة لدرجة مقبولة فيما يخص الفقرات كما أن معامل ألفا كرونباخ الكلي هو (0.787) ما يؤكد مصداقية إجابة عينة الدراسة.

ثالثاً: اختبائي نوع التوزيع لمحاور الدراسة

سيتم تحديد نوع التوزيع ما إذا كان طبيعي أم لا عن طريق اختبار كالمجروف - سمر نوف Kolmogorov (-Smirnov):

الجدول رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة

البعد	عدد الفقرات	قيمة Z المعنوية Sigg
المحور الأول الأول	21	0.04
المحور الثاني	10	0.012
المحور الثالث	15	0.03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

من خلال الجدول رقم (07): أن كل محاور الاستبانة الخاصة بالدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لأن

مستوى الدلالة Sigg أقل من (0.05)، وهو دال إحصائياً

المطلب الثاني: تحليل بيانات الدراسة

سنتناول في هذا المطلب تحليل بيانات الدراسة المتعلقة واقع تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب المتمثلة

في، الأجهزة والمعدات، البرمجيات، نظام المعلومات، التي سيتم اسقاطها على كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب بالمسيلة.

الجدول رقم (08): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تمتلك المديرية عدد كاف من أجهزة الإعلام الآلي (كمبيوتر)	01	3,1833	1,18596	متوسطة
2	تمتلك المديرية الوسائل التقنية المساعدة على إنجاز المهام (طابعات، أجهزة، فاكس، جهاز ماسح ضوئي "سكانير")	03	3,0333	1,22082	متوسط

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

متوسط	1,16687	2,8333	04	المديرية مواكبة للتطور في الأجهزة الإلكترونية	3
متوسط	,95610	3,0333	02	يمكن القول أن المديرية تتوفر على بنية تحتية تكنولوجية ملائمة للعمل	4
متوسط	,90234	2,9633	نتيجة الأجهزة والمعدات		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الأول التي تم التوصل إليها والبالغة (04) فقرات كانت في مجملها متوسط أي أنها تنتمي إلى المجال (2.61-3.4)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت مترددة فيما يخص دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب من ناحية بعد توفير الأجهزة والمعدات ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الأول بلغ (2.9633)، وبلغ الانحراف المعياري (0.90234)، وهذا ما يدل على الدور نسبي لتأثير الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب، وهذا ما توضحه الفقرات (1،2،3،4) حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى متوسط بمديرية الضرائب لولاية المسيلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أقل من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

الجدول رقم (09): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تمتلك المديرية برامج ذكية تستخدم في تنفيذ المهام	03	3,1833	1,11221	متوسط
2	تتلاءم البرمجيات المتوفرة في المديرية مع طبيعة العمل	01	4,1333	,85304	مرتفع
3	تمتلك المديرية برمجيات الأمن الإلكتروني لضمان حماية الملفات من التلف والإختراق	02	3,4333	,94540	مرتفع
نتيجة البرمجيات			3,5389	,75188	متوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يؤكد الجدول رقم (09) على أن مديرية الضرائب بالمسيلة تعتمد بدرجة مرتفعة على بعد البرمجيات وهذا من أجل بلوغ أهدافه المنشودة وهذا ما توضحه فقرات الدراسة (1-2-3) التي قدرت متوسطاتها الحسابية على التوالي (3.433-4.1333-3.1833-) والتي كانت أقل من (3.4) وهذا ما يدل على الأهمية المرتفعة للبرمجيات في رقمنة مديرية الضرائب بالمسيلة، في حين كان المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

يقدر بـ (3.5389) في حين بلغ انحرافها المعياري (0.75188) وهذا ما يعود بالإيجاب على مديرية الضرائب بالمسيلة.

الجدول رقم (10): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تتوفر المديرية على قاعدة بيانات تتوفر المعلومات الجبائية الضرورية لإنجاز المهام	02	4,3667	,60971	مرتفع جدا
2	تحفظ ملفات المكلف في قاعدة بيانات إلكترونية وليس أرشيف ورقي	01	4,6333	,48596	مرتفع جدا
3	توجد معلومات إلكترونية للمستندات في المديرية	03	4,1333	,74712	مرتفع
4	يتم حفظ جميع المعلومات المجمعّة عن المكلفين في قاعدة بيانات حتى تكون مصدر للمعلومة الجبائية مستقبلا	04	3,8833	,95831	مرتفع
	نتيجة بعد نظام المعلومات				
			4,1533	,47638	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين لنا الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بالبعد الثالث الذي يمثل بعد نظام المعلومات ينحصر بين مرتفعة ومرتفع جدا حيث كانت متوسطات الفقرات أكبر من (3.4) في حين قدر المتوسط الحسابي الإجمالي (4.1533) وهي طبعا أكبر من (3.4) وهذا دليل على أن أثر إيجابي فعال لرقمنة مديرية الضرائب في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بالمسيلة في ظل نظام المعلومات.

الجدول رقم (11): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	يتوفر لدى المديرية شبكة عالية التدفق	2	3,5167	,91117	مرتفع
2	تستخدم شبكة الأنترنت في الإتصال الداخلي والخارجي للمديرية	1	3,7667	,85105	مرتفع
3	يتم استخدام البريد الإلكتروني في الإتصال بالمؤسسات الأخرى	4	3,4333	1,01458	مرتفع

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

مرتفع	96536,	3,5167	3	توجد داخل المؤسسة شبكة اتصال داخلية تربط مصالح المديرية ببعضها البعض	4
مرتفع	70973,	3,4967	نتيجة بعد الشبكات		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

**الجدول رقم (11)** من الجدول يتبين لنا أن جل فقرات البعد الرابع الخاص بالدراسة متوسطاتها الحسابية أغلبها مرتفعة وهذا ما دلت عليه الفقرات (1،2،3،4) فهي تنتمي إلى المجال (3.41-4.2) وهذا ما يؤكد أن درجة اهتمام مديرية الضرائب على بعد الشبكات لرقمنة قطاعها بغية تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية، في حين قدر المتوسط الحسابي الإجمالي للفقرات بـ (3.4967)، وهذا يقودنا تلقائياً إلى القول أنه تساهم آلية الشبكات في رقمنة مديرية الضرائب بالمسيلة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمستوى عالي ومرتفع.

**الجدول رقم (12):** جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تمتلك المديرية موقفا إلكترونيا للتعريف بها للنشر الجديد لديها	01	4.1228	0.68322	مرتفع
2	تستعمل المديرية مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى المواطنين (Facebook, twitter ..... إلخ)	02	3.8246	1.07109	مرتفع
3	تقدم المديرية خدمة التصريح الإلكتروني عن طريق البوابة الإلكترونية "تساهمك"	04	3.5263	1.18179	مرتفع
4	تقدم المديرية خدمة التصريح الإلكتروني عن طريق البوابة الإلكترونية "جبايتك"	03	3.7544	1.2283	مرتفع
5	تقدم المديرية خدمة الحصول على رقم التعريف NIF عن طريق الأنترنت	04	3.7193	1.2216	مرتفع
	نتيجة بعد الخدمات الإلكترونية عبر الأنترنت				
			3.9012	0.51676	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الثاني التي تم التوصل إليها وبالغلة (05) فقرات كانت في مجملها مرتفعة أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الثاني بلغ

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

(3.9012)، وبلغ الانحراف المعياري (0.51676)، وهذا ما يدل على الدور الفعلي للرقمنة ودورها في تعزيز الخدمات الالكترونية عبر الأنترنت التي تقدمها مديرية الضرائب لولاية المسيلة، وهذا ما توضحه الفقرات (1-2-3-4-5) حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى عالي و مرتفع للخدمات الالكترونية لمديرية الضرائب بولاية المسيلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أكبر من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

ثانيا تحليل أبعاد المحور الثاني المتعلق بالرقابة الجبائية

الجدول رقم (13): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	مهمة مصلحة الرقابة الجبائية هي فحص تصريحات المكلفين من الناحية الشكلية	02	3.3509	1.32949	متوسط
2	تعمل مصلحة الرقابة الجبائية على الكشف عن الأخطاء في تصريحات المكلفين	01	3.5789	1.08475	مرتفع
3	تعمل مصلحة الرقابة الجبائية على التأكد من صحة المعلومات الواردة في تصريحات المكلفين	04	2.9474	1.25955	متوسط
4	تمثل مراقبة التصريحات نقطة البداية في حالة الشك في أي محاولة للتهرب الضريبي	03	3.2456	1.36644	متوسط
	نتيجة البعد الأول المتعلق بمتابعة التصريحات الجبائية				
			3.4209	0.6024	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يؤكد الجدول رقم (13) يتضح لنا أن أغلبية فقرات البعد الأول المتعلق بمتابعة التصريحات الجبائية متوسطة حيث كانت قيمها تنتمي إلى المجال (2.61-3.4) أي أنها أقل من 3.4 باستثناء الفقرة رقم (02) كان متوسطها الحسابي أكبر من (3.4) بقيمة (3.5789) أي مرتفع وهذا ما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة يعمل مسؤوليها المباشرون على متابعة التصريحات الجبائية من أجل تحقيق أهدافها، في حين كان المتوسط الحسابي الإجمالي (3.4209) أي مرتفع وهذا دلالة على الدور الفعلي والميداني الذي تقوم به مديرية الضرائب لولاية المسيلة في العمل متابعة الرقابة الجبائية بغية تحقيق أهدافها.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

الجدول رقم (14): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بالكشف عن أي تجاوزات غير قانونية من قبل المكلفين	05	2.7895	1.3327	متوسط
2	تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بترصد محاولات التهرب من قبل المكلفين	01	3.7018	1.36231	مرتفع
3	تتخذ مصلحة الرقابة الجبائية جميع الإجراءات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي	02	3.3333	1.35401	متوسط
4	تمثل الرقابة الجبائية الأداة التي تضمن استرجاع أموال الخزينة العامة الضائعة نتيجة التهرب الضريبي	03	3.3158	1.18258	متوسط
5	تمتلك الرقابة الجبائية الحق في الإطلاع على الوثائق اللازمة في حالة رصد أي محاولة للتهرب الضريبي	04	3.1930	1.27389	متوسط
	نتيجة بعد مكافحة التهرب الضريبي				
			3.5264	1.0652	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين لنا الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية للفقرات الخاصة بالبعد الثاني الذي مكافحة التهرب الضريبي أن الفقرة (2) مرتفعة حيث كان تقدر بـ (3.7018)، أما باقي الفقرات فكانت متوسطاتها الحسابية متوسطة حيث كانت تنتمي إلى المجال (2.61-3.4) بمتوسط حسابي إجمالي يقدر بـ (3.5264) وانحراف معياري (1.0652) وهذا دلالة على الدور الفعلي لعملية مكافحة التهرب الضريبي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

ثالثا: تحليل أبعاد المحور الثالث المتعلق بضرورة الرقمنة لزيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

الجدول رقم (15): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	استخدام تقنيات الحاسب الآلي يمكن أن تسهل تنفيذ مهام الرقابة الجبائية	04	3,2422	1,24888	متوسط
2	استخدام برمجيات متخصصة يمكن أن يسرع عملية معالجة التصريحات والوثائق المحاسبية للمكلفين	06	3,2236	1,23478	متوسط
3	تسمح الأنترنت بالاتصال بالمؤسسات خارج المديرية مما يؤدي	05	3,1988	1,25907	متوسط

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

الرقم	العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
4	إلى توفير مهمة الانتقال الشخصي إليها	01	3,5839	1,17558	مرتفع
5	تسرع شبكة الاتصال الداخلية بين مصالح المديرية من وتيرة انتقال المعلومة الجبائية إليها	07	2,9689	1,35749	متوسط
6	توفر قاعدة البيانات المشتركة يسمح بتدفق المعلومة الجبائية حول المكلف في الوقت الذي يحتاجه الموظف أثناء عملية الرقابة	03	3,2671	1,22351	متوسط
7	توفر قاعدة بيانات إلكترونية يغني الموظف عن استعمال الأرشيف الورقي	02	3,4783	1,23028	مرتفع
8	استخدام التصريح الإلكتروني يمكن أن يقلل من الاستثمارات الورقية أثناء الرقابة الجبائية الشكلية مما يخفف تكلفة اقتناء الورق	08	2,9441	1,41531	متوسط
	باستخدام التصريح الإلكتروني فإن النظام الذي يعمل بطريقة آلية يمكن أن يساعد في اختصار وقت التحقق من التصريحات الجبائية الورقية كثيرة العدد				
	نتيجة بعد الكفاءة		3,2466	0,92317	متوسط

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن أغلبية فقرات الدراسة والتي عددها 08 فقرات كانت متوسطاتها الحسابية أقل من (3.4) أي أنها بدرجة أهمية متوسطة وهذا ما يدل على أن مديرية الضرائب لولاية المسيلة تستخدم الرقمنة لزيادة كفاءة وفالية الرقابة الجبائية بشكل نسبي، في حين نلاحظ أن المتوسط الحسابي للفقرتين (4 و 7) كان أكبر من (3.4) حيث كانت تقدر ب (3.4783-3.5839) على التوالي وهذا ما يؤكد أن المؤسسة محل الدراسة تسرع باستخدام شبكة الاتصال بين المصالح المؤسسة من وتيرة انتقال المعلومة الجبائية إليها كما أن استخدام التصريح الإلكتروني يمكن أن يقلل من الاستثمارات الورقية أثناء الرقابة الجبائية، في حين بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور الثاني (3.2466) أي أنه أقل من (3.4) وبانحراف معياري (0.92317) وهذا ما يؤكد أن مديرية الضرائب لولاية المسيلة تستخدم الرقمنة لزيادة كفاءة وفالية الرقابة الجبائية بشكل نسبي .

الجدول رقم (16): جدول يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة

الرقم	العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	النظام الضريبي الإلكتروني يمكن أن يقلل من الأخطاء البشرية	07	3,2671	1,34980	متوسط
2	يمكن أن يساعد النظام الضريبي الإلكتروني على زيادة عدد	03	3,8634	1,20674	مرتفع

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

				الملفات المراقبة سنويا	
مرتفع	1,18639	3,6770	04	الوقت والجهد الذي يمكن أن توفره الرقمنة يساعد على زيادة الحصيلة الضريبية السنوية	3
مرتفع	1,19321	3,5528	05	استخدام التقنيات الرقمية في عملية الرقابة يزيد من شفافية وموثوقية المعلومات الجبائية	4
مرتفع	1,18836	3,9193	01	يمكن أن توفر التقنيات الرقمية معلومات دقيقة تساعد على اتخاذ القرار فيما يخص إدارة حالات التلاعب أو التجاوزات الضريبية بطريقة فعالة	5
متوسط	1,28174	3,2857	06	الربط الالكتروني بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات العمومية (بنوك، دائرة الجمارك،...) يساعد على اكتشاف الأخطاء ومنع التلاعب في التصريحات الجبائية	6
مرتفع	1,2399 3	3,8882	02	توفر خدمة البطاقة الوطنية للغشاشين يمكن أن يسهل على مصالح الرقابة الجبائية تحديد احتمالات التهرب الضريبي	7
مرتفع	,71749 0	3,4664		نتيجة بعد الفعالية	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن العبارة رقم (2،3،4،5،7) متوسطاتها الحسابية أكبر من 3.4 أي أنها مرتفعة وهذا ما يدل على أن استخدام الرقمنة ضروري في تعزيز فعالية الرقابة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة، في حين أن باقي العبارات كانت تنتمي إلى المجال من (2.6-3.4) أي بدرجة متوسطة وهذا يدل على المؤسسة محل الدراسة تعمل بالنظام الضريبي الالكتروني من أجل تقليل الأخطاء البشرية بشكل نسبي، في حين كان المتوسط الحسابي لإجمالي العبارات هو (3.4664) إي مرتفع لأنه أكثر من (3.4) وانحراف معياري (0.71749)، وهذا ما يثبت أن للرقمنة دور فعلي وفعال في تعزيز فعالية الرقابة الجبائية.

### المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة وعند اختبارنا لفرضيات الدراسة نضع مستوى الدلالة

بقيمة 0.05 ومستوى المعنوية 0.95.

أولاً: اختبار الفرضية العامة

الفرضية الصفرية  $H_0$ : لا تبني مفهوم الرقمية يمكن ان يساهم في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية؛

الفرضية البديلة  $H_1$ : تبني مفهوم الرقمية يمكن ان يساهم في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية.

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

الجدول رقم (17) علاقة التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل

القرار	مُعامل التحديد "R2"	مُعامل الارتباط "R"	إختبار (t)		إختبار (F)		مُعادلة الانحدار		علاقة التأثير
			مُستوى الدلالة	قيمة "t"	مُستوى الدلالة	قيمة "F"	الخطأ المعياري	المعاملات "B"	
دال (يؤثر إيجاباً وبدرجة عالية)	0.407	0.638	0.001	6.819	0.001	9.428	0.364	2.394	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

من الجدول رقم (17): نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين رقمنة مديرية الضرائب وتعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بالمسيلة، وما يؤكد على هذا نتائج الانحدار البسيط حيث قدرت قيمة F بـ (9.428) والتي تعبر عن التأثير بين المتغير التابع والمستقل، في حين كان معامل الارتباط يساوي (0.638) الذي يجعلنا نؤكد على التأثير الفعلي للرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب بولاية المسيلة.

### 1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الصفرية H0: لا تطبق المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة؛

الفرضية البديلة H1: تطبق المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة.

الجدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى

القرار	مُعامل التحديد "R2"	مُعامل الارتباط "R"	إختبار (t)		إختبار (F)		مُعادلة الانحدار		علاقة التأثير
			مُستوى الدلالة	قيمة "t"	مُستوى الدلالة	قيمة "F"	الخطأ المعياري	المعاملات "B"	
H1	0.06	0.79	0.001	25.272	0.000	28.052	0.168	0.452	
H0									
مقبولة									
مرفوضة									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

$$Y=0.452+0.79X_1$$

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن اختبار T للفرضية الأولى بلغ (5.309) وهذا ما يدل على أن للفرضية الأولى دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0,000) وهي أقل تماما من (0,05) وذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الأول، في حين كانت قيمة معامل الارتباط (0.79) أما قيمة b تساوي 0.452 وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 والتي تقول أنه تطبق المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة.

### 2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية

يجب علينا تحديد ما يلي:

**الفرضية الصفرية H0:** لا تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية.

**الفرضية البديلة H1:** تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية.

الجدول رقم (18): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية

القرار	مُعامل التحديد "R2"	مُعامل الارتباط "R"	إختبار (t)		إختبار (F)		مُعادلة الإنحدار		علاقة التأثير
			مُستوى الدلالة	قيمة "t"	مُستوى الدلالة	قيمة "F"	الخطأ المعياري	المُعاملات "B"	
H1									
H0									
مقبولة	0.13	0.115	0.001	19.271	0.000	0.780	0.141	4.116	
مرفوضة									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

$$Y=4.0116+0.115X_2$$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن اختبار T للفرضية الفرعية الثانية بلغ (19.271) وهذا ما يدل على أن الفرضية الفرعية الثانية دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور الثاني بلغت (0,000) وهي أقل تماما من (0,05) وذلك ما يثبت أنه لا توجد

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثاني، في حين كانت قيمة معامل الارتباط (0.115) أما قيمة **b** تساوي 0.4.116 وهذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية **H0** وقبول الفرضية البديلة **H1** والتي تقول أنه تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية.

### 3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

حددنا الفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية **H0**: لا يمكن أن تساهم استخدام وسائل الرقمنة في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية ؛

الفرضية البديلة **H1**: استخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية.

الجدول رقم (19): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

القرار	مُعامل التحديد "R2"	مُعامل الارتباط "R"	إختبار (t)		إختبار (F)		مُعادلة الإنحدار		علاقة التأثير
			مُسْتَوَى الدلالة	قيمة "t"	مُسْتَوَى الدلالة	قيمة "F"	الخطأ المعياري	المُعاملات "B"	
H1									
H0									
مقبولة	0.259	0.509	0.001	7.230	0.000	20.261	0.106	2.986	
مرفوضة									

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

$$Y=2.986+0.509X_3$$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن اختبار **T** الفرضية الفرعية الثالثة بلغ (7.230) وهذا ما يدل على أن الفرضية الفرعية الثالثة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (**SIG**) لمجموع فقرات المحور الثالث بلغت (0,001) وهي أقل تماماً من (0,05) وذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثالث، وهذا ما

## الفصل الثاني — الدراسة الميدانية

---

يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  والتي تقول أن استخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية.

### خلاصة

في الفصل الثاني، سعينا إلى الإجابة عن إشكالية الدراسة ميدانياً من خلال تسليط الضوء على المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة كمجال للدراسة. تم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة، ثم جمعها وإخضاعها للتحليل الإحصائي لاستخراج المؤشرات التي ساعدت في تحليل ومناقشة النتائج. بناءً على إجابات أفراد العينة، تم اختبار فرضيات الدراسة، وتوصلنا إلى قبول الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة، مما يشير إلى أن الرقمنة يمكن أن تساهم في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية، وبذلك تم إثبات صحة الفرضية العامة للدراسة.

خاتمة

### خاتمة

وأخيرا يستنتج أن دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية، ويوفر فرصا للوصول إلى موارد المعلومات الجبائية، واستخدام التقنيات الحديثة يعزز من كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بغية الحد من التهرب الضريبي ويزود مديرية الضرائب بمختلف المعلومات الجبائية والتقنيات الحديثة المستخدمة في الحد من الرقابة الجبائية، ويوفر الوقت والجهد، ويوفر التسهيلات للمعاملات الإدارية بين مديرية الضرائب وباقي المؤسسات العمومية وعلى الرغم من جميع الفوائد المرتبطة بالرقمنة، لا تزال هناك بعض التحديات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، مثل توفير أنظمة الأمن والخصوصية الرقمية والدعم والتدريب اللازم للتدريس لموظفي مديرية الضرائب التي تعيق نجاح العملية الرقمية في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

### نتائج فرضيات الدراسة

- تطبق المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة الرقمنة بدرجة متوسطة؛
- تعمل مديرية الضرائب بولاية المسيلة على متابعة التصريحات الجبائية ومكافحة التهرب الضريبي من خلال الرقابة الجبائية بدرجة عالية؛
- استخدام وسائل الرقمنة يمكن أن يساهم في زيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة بدرجة عالية.

### ثانيا: نتائج الدراسة

- ان الرقمنة في القطاع الجبائي إلى الفعل في الجزائر.
- بالرغم من غياب المنافسة الحقيقية في القطاع العام إلا أن الجزائر كانت من بين الدول التي تبنت الرقمنة في القطاع الجبائي.
- الجزائر من بين الدول التي تسعى الى توفير بيئة مناسبة لتطبيق الرقمنة من أجل تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية بغية الحد من التهرب الضريبي.
- نقص الإمكانيات المادية المخصصة لرقمنة قطاع المالية بصفة عامة وقطاع الجباية بصفة خاصة.

### ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة على أمل تدارك النقائص.

- القيام بدورات تدريبية لتكوين إطارات أكفاء قادرين على الإحاطة بكل مجريات التطور التكنولوجي والرقمنة في القطاع الجبائي؛

- بما أن الرقمنة أصبحت ضرورة يجب على الجزائر تبنيه في مختلف القطاعات؛ وبهذا إن توسع الجزائر في تبني هذه التقنية سيؤثر إيجابا عليها من ناحية تقليل النفقات والحد من التهرب الضريبي وتقديم الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالوثائق المقدمة إلى مديرية الضرائب؛

- يجب على قطاع المالية توفير البنى التحتية اللازمة من معدات وتجهيزات وتقوية نظام الاتصالات من أجل تفادي الخسائر، بالإضافة الى توفير الموارد المالية من أجل تحديث التقنيات وزرع ثقافة الرقمنة، وكذا بناء استراتيجية ورؤية واضحة من أجل تعميم استخدامهما والتأكد من تطبيقها في جميع المجالات خصوصا فيما يتعلق بالقطاع الجبائي.

### رابعا: أفاق الدراسة

- الرقمنة كآلية للحد من التهرب الضريبي .

- دور التكنولوجيا الرقمية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية؛

- دور الرقمنة في التقليل من الغش الضريبي.

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع

#### ➤ الكتب

1. ا عبد الكريم, ا. ح. (2022). تحقيق الفعالية التنظيمية وفقا لسلوك بناء الخبرات الذكية. مجلة الادارة والاقتصاد. 16. p,
2. أحلام بولفوس، و وزينة حجيح. (2019). النقود الإلكترونية كألية لتفعيل الضرائب الإلكترونية في الجزائر دراسة حالة قباضة الضرائب - بوبزاري محمد - ص 55. جيجل ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل.-
3. أحمد حنيش. (2022). إنعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر. مجلة دراسات جبائية(المجلد 11 العدد 02 )، صفحة ص 92.
4. أحمد عمان. (2021). إستخدام أسلوب مغلف البيانات DEA لتقييم كفاءة الأداء المصرفية للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك الثقة الجزائر TBA خلال الفترة ( 2012-2019). مجلة الميادين الإقتصادية (المجلد 04، العدد 01 )، صفحة ص 109.
5. أحمد وشان، و بلعزوز بن علي. (2017). الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية(العدد 17 )، صفحة ص 69.
6. اسماعيل نويرة، و شيماء العبوبي. (2020). أثر رقمنة النظام الضريبي على اداء الرقابة الجبائية بالمغرب (دراسة وصفية). مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المجلد 02، العدد 01 )، صفحة ص 78.
7. الحاج عرابة. (2021). تقييم كفاءة استخدام الموارد البشرية الصحية في المستشفيات العمومية . مجلة الباحث (عدد 10 )، صفحة ص 334.
8. الدواي الشيخ. (2010). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث(العدد 07)، صفحة ص 220.

## قائمة المراجع

9. الموقع الرسمي لشركة SAP. (SAP بلا تاريخ). الموقع الرسمي لشركة SAP. تاريخ الاسترداد 30 04, 2023، من <https://www.sap.com/mena-ar/products/erp/what-is-sap-erp.html>.
10. أمال حداش، و ناصر شارفي. (2022). أثر النظام الجبائي الإلكتروني في زيادة فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المفتشين والمراقبين الجبائيين - مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية (المجلد 08، العدد 01)، صفحة ص، ص. 176، 177.
11. امال عبد الكريم حسن، ل. س. (s.d.). تحقيق الفعالية التنظيمية وفقا لسلوك بناء الخيارات ال.
12. بن عروس، ح. (2022). تطبيق الادارة الالكترونية في النظام الضريبي - دراسة حالة بعض الدول مع الاشارة لحالة الجزائر - ص، ص. 142، 143. المدية، الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي.
13. جريسات منار عايد. (2022). العوامل المؤثرة في رفع كفاءة وفعالية وحدة الرقابة الداخلية ودورها في تحسين أداء عمل البلديات، دراسة حالة بلدية الفحيص. المجلة العربية للنشر العلمي (العدد 43)، صفحة 392.
14. حمزة بعلي، و مليكة عبد غرس. (2021). الادارة الالكترونية ودورها في عصرنة القطاع المالي - دراسة حالة المديرية العامة للضرائب - مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية (العدد 07)، صفحة ص، ص. 10، 11.
15. حنان سعدي، و عبلة بلبقرة. (2019). برامج عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة (المجلد 02، العدد 04)، صفحة ص 65.
16. حنان شلغوم. (2015). نظام المعلومات الجبائي كآلية لتفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة الجزائرية. الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية (صفحة ص 07). قالمة (الجزائر): جامعة 08 ماي 1945.

17. خير الدين شرواطي. (2022). دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة الأبحاث الإقتصادية (المجلد 17، العدد 01)، صفحة ص 393.
18. رمزي حموش، و سامية بوضياف. (2020). فعالية عناصر الإدارة الجبائية الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات الجبائية - من وجهة نظر موظفي الإدارات الجبائية الجزائرية - . مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد (المجلد 05، العدد 01)، صفحة ص 209.
19. سهام عباد، و صلاح الدين سولم. (2022). التصريح الضريبي الإلكتروني كتقنية مستحدثة لتفعيل نظام الرقابة الجبائية الجزائري - دراسة ميدانية بمركز الضرائب سوق أهراس - . مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية (المجلد 05، العدد 01)، صفحة ص 2146.
20. عبد الله سفيان رمادلية، و كمال قويدري. (2020). تفعيل خدمة الإدارة الإلكترونية في الجزائر - عصرنة الإدارة الضريبية أنموذجا - . مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية (المجلد 14، العدد 02)، صفحة ص 473.
21. عفاف بولحية، و إبراهيم بوجاجة. (2022). إبراهيم بوجاجة، التحول الرقمي للإدارة الجبائية في ظل تبني نظام جبائتك دراسة تقييمية . الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة والإقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الإقلاع الإقتصادي في الدول النامية، "الفرص، التحديات والآفاق"، (صفحة ص 08).
22. علي قناص، و يونس زين. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية. مجلة المقريري للدراسات الإقتصادية والمالية (المجلد 05، العدد 02)، صفحة ص 218.
23. فارس بن يدير، و مصطفى إيدر. (2022). عصرنة الادارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية (2020 - 2021). مجلة الدراسات الإقتصادية والكمية (المجلد 08، العدد 01)، صفحة ص 122.

## قائمة المراجع

24. فاطمة مفتاح، و هوارية بن حليلة. (2022). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية - الواقع والتحديات - . المجلة الجزائرية للمالية العامة (المجلد 12، العدد 01 )، صفحة ص 167.
25. فتيحة صالي، و يوسف قاشي. (2021). تفعيل وتطوير الادارة الضريبية لمواجهة التحديات المعاصرة. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات (المجلد 06، العدد 02)، صفحة ص 377.
26. فلة محتال، و أحمد بساس. (2022). أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الجبائية الشكلية (دراسة حالة المراكز الضريبية بالاغواط). مجلة دراسات العدد الإقتصادي (المجلد 11، العدد 02 )، صفحة ص، ص. 63، 64.
27. كماش، ح.، & بوخدوني، ل. (2022). رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992 - 2022 حالة البوابتان الإلكترونيتان "جبايتك" و"مساهمتكم". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية(المجلد 06، العدد 02 p.، ص 774.
28. لواج، ع. (2016 \ 2015). فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية. جيجل، الجزائر: جامعة صديق بن يحيى كلية علوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
29. لواج، ع. ا. (2016). فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل). ص 125 . جيجل، الجزائر.
30. محمد بودالي، و موسى بوشنب. (2016). رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر - الإدارة الجبائية نموذجا - . مجلة دراسات جبائية (المجلد 05، العدد 02 )، صفحة ص 270 .
31. محمد قوادي. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية(العدد 02، المجلد 06 )، صفحة ص 233.

32. محمد لعربية، و فاروق سحنون. (2021). دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الإلتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة - دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف - مجلة دراسات إقتصادية (المجلد 15، العدد 03)، صفحة ص 515.
33. منصور بن عمارة، و سمية تومي. (2018). فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرية الإدارة الجبائية، دراسة حالة الجزائر. مجلة دراسات جبائية (العدد 12)، صفحة ص 41.
34. منيرة، م. (2017). اثر تكامل ادارة المعرفة و ادارة الجودة الشاملة على الفعالية التنظيمية. ص 178. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير.
35. نشيدة معروز. (2022). التحصيل الضريبي الإلكتروني لدعم التحول الرقمي لإدارة الضرائب. مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية (المجلد 11، العدد 01)، صفحة ص 531.

➤ المراجع باللغة الأجنبية

36. hami, M. (2022). le contole fiscale à l'ère de la dématérialisation de l'administration fiscale : cas de la direction Rigionale de Marrakech. international journal of accounting, finance, Auditing, Management and Economics(vol 3, issue 2-3 ), p. p 539.
37. Zhou, E. (2021). the offectiveness of tax Administration digitalization to Reduce compliance cost tax payers of Micro small, and medium enterprises. Budapest international Research and critics institute journal(volume 04, No 04 ), p. p 7508.

الملاحق

الملحق رقم (01): ملحق الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جامعة محمد بوضياف-المسيلة.  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: قسم المالية والمحاسبة  
تخصص: مالية ومحاسبة

استبانة الدراسة

دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية  
- دراسة ميدانية مديرية الضرائب لولاية المسيلة -

تحت إشراف الأستاذ:

د . بحري علي

إعداد الطالب :

محمد غضبان- بعلي عبد المالك

السادة الأفاضل، تحية طيبة وبعد..

يهدف هذا الإستبيان إلى جمع معلومات لأغراض دراستنا التي تأتي بعنوان " دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية" ، وستساعدنا المعلومات التي سوف تزودوننا بها في الوصول إلى نتائج تتعلق بموضوع دراستنا. لذا يرجى التفضل بالإجابة عن الأسئلة الموضحة أدناه بشكل صادق وصریح، ونفیدکم علما أن إجاباتکم على هذا الإستبيان ستستخدم حصرا لأغراض البحث العلمي.

شکرا لحسن تعاونکم

(ضع العلامة X ) في الخانة التي تراها مناسبة

نشکركم على تعاونکم معنا

## الملاحق

السنة الجامعية: 2025/2024

الجزء الأول:  
البيانات الشخصية

البيانات الشخصية		
	ذكر	الجنس
	أنثى	
	شهادة مهنية	المؤهل العلمي
	ليسانس	
	ماستر	
	دراسات عليا	
	مراقب ضرائب	المسمى الوظيفي
	مفتش ضرائب	
	مفتش رئيسي للضرائب	
	مفتش قسم الضرائب	
	مفتش مركزي للضرائب	
.....	أخرى ( حدد )	
	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
	من 5 – 10 سنوات	
	من 10 – 15 سنوات	
	أكثر من 15 سنة	

الجزء الثاني: الأسئلة التفصيلية

المحور الأول: واقع تطبيق الرقمنة في مديرية الضرائب

يرجى الإجابة على العبارات التالية من خلال ( ✓ ) في وضع إشارة العمود المناسب لرأيكم:

أولاً: بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال					
الأجهزة والمعدات					
الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تمتلك المديرية عدد كاف من أجهزة الإعلام الآلي (كمبيوتر)					
تمتلك المديرية الوسائل التقنية المساعدة على إنجاز المهام (طابعات، أجهزة، فاكس، جهاز مسح ضوئي " سكانير " )					
المديرية مواكبة للتطور في الأجهزة الإلكترونية					
يمكن القول أن المديرية تتوفر على بنية تحتية تكنولوجية ملائمة للعمل					
البرمجيات					
الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تمتلك المديرية برامج ذكية (Logiciels) تستخدم في تنفيذ المهام					
تتلاءم البرمجيات المتوفرة في المديرية مع طبيعة العمل					
تمتلك المديرية برمجيات الأمن الإلكتروني (Antivirus) لضمان حماية الملفات من التلف والإختراق					
نظام المعلومات					
الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تتوفر المديرية على قاعدة بيانات توفر المعلومات الجبائية الضرورية لإنجاز المهام					
تُحفظ ملفات المكلف في قاعدة بيانات إلكترونية وليس أرشيف ورقي					
توجد معالجة إلكترونية للمستندات في المديرية					
يتم حفظ جميع المعلومات المجمعة عن المكلفين في قاعدة بيانات حتى تكون مصدر للمعلومة الجبائية مستقبلاً					
الشبكات					
الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يتوفر لدى المديرية شبكة إنترنت عالية التدفق					
تُستخدم شبكة الانترنت في الإتصال الداخلي والخارجي للمديرية					

## الملاحق

					يتم استخدام البريد الإلكتروني في الإتصال بالمؤسسات الأخرى (بنوك، دائرة الجمارك، وزارة المالية ...)
					توجد داخل المؤسسة شبكة إتصال داخلية (إنترنت) تربط مصالح المديرية ببعضها البعض
<b>ثانياً: بعد الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت</b>					
					الفقرة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	تمتلك المديرية موقفا إلكترونيا للتعريف بها لنشر الجديد لديها
					تستعمل المديرية مواقع التواصل الإجتماعي للوصول إلى المواطنين (Facebook, Twitter... الخ)
					تقدم المديرية خدمة التصريح الإلكتروني عن طريق البوابة الإلكترونية "مساهمتك"
					تقدم المديرية خدمة التصريح الإلكتروني عن طريق البوابة الإلكترونية "جبايتك"
					تقدم المديرية خدمة الحصول على رقم التعريف الجبائي "NIF" عن طريق الإنترنت

### المحور الثاني: الرقابة الجبائية

<b>بعد متابعة التصريحات الجبائية</b>					
					الفقرة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	تبدأ مهمة مصلحة الرقابة الجبائية بفحص تصريحات المكلفين من الناحية الشكلية
					تعمل مصلحة الرقابة الجبائية على الكشف عن الأخطاء في تصريحات المكلفين
					تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بالتأكد من مصداقية تصريحات المكلفين
					تعمل مصلحة الرقابة الجبائية على التأكد من صحة المعلومات الواردة في تصريحات المكلفين
					تمثل مراقبة التصريحات نقطة البداية في حالة الشك في أي محاولة للتهرب الضريبي
<b>بعد مكافحة التهرب الضريبي</b>					
					الفقرة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بالكشف عن أي تجاوزات غير قانونية من قبل المكلفين
					تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بترصد محاولات التهرب من قبل المكلفين

## الملاحق

				تتخذ مصلحة الرقابة الجبائية جميع الإجراءات القانونية اللازمة لمكافحة التهرب الضريبي
				تمثل الرقابة الجبائية الأداة التي تضمن استرجاع أموال الخزينة العامة الضائعة نتيجة التهرب الضريبي
				تمتلك مصلحة الرقابة الجبائية الحق في الإطلاع على الوثائق اللازمة في حالة رصد أي محاولة للتهرب الضريبي

### المحور الثالث: ضرورة الرقمنة لزيادة كفاءة وفعالية الرقابة الجبائية

الفقرة				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
<b>بعد الكفاءة</b>				
				إستخدام تقنيات الحاسب الآلي يمكن أن يسهل تنفيذ مهام الرقابة الجبائية
				إستخدام برمجيات متخصصة (Logiciels) يمكن أن يسرع عملية معالجة التصريحات والوثائق المحاسبية للمكلفين
				تسمح الإنترنت الإتصال بالمؤسسات خارج المديرية مما يؤدي إلى توفير مهمة الإنتقال الشخصي إليها
				تسرع شبكة الإتصال الداخلية بين مصالح المديرية من وتيرة انتقال المعلومة الجبائية بينها
				توفّر قاعدة البيانات المشتركة يسمح بتدفق المعلومة الجبائية حول المكلف في الوقت الذي يحتاجه الموظف أثناء عملية الرقابة
				توفّر قاعدة بيانات إلكترونية يُغني الموظف عن استعمال الأرشيف الورقي
				استخدام التصريح الإلكتروني يمكن أن يقلل من الاستثمارات الورقية أثناء الرقابة الجبائية الشكلية مما يخفض تكلفة اقتناء الورق
				باستخدام التصريح الإلكتروني فإن النظام الذي يعمل بطريقة آلية يمكن أن يساعد في اختصار وقت التحقق من التصريحات الجبائية الورقية كثيرة العدد
<b>بعد الفعالية</b>				
				النظام الضريبي الإلكتروني يمكن أن يقلل من الأخطاء البشرية
				يمكن أن يساعد النظام الضريبي الإلكتروني على زيادة عدد الملفات المراقبة سنويا
				الوقت والجهد الذي يمكن أن توفره الرقمنة يساعد على زيادة الحصيلة الضريبية السنوية

## الملاحق

				استخدام التقنيات الرقمية في عملية الرقابة يزيد من شفافية وموثوقية المعلومات الجبائية.
				يمكن أن توفر التقنيات الرقمية معلومات دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات فيما يخص إدارة حالات التلاعب أو التجاوزات الضريبية بطريقة فعالة
				الربط الإلكتروني بين ادارة الضرائب ومختلف الادارات العمومية(بنوك، دائرة الجمارك،..) يساعد على اكتشاف الاخطاء ومنع التلاعب في التصريحات الجبائية.
				تؤثر خدمة البطاقة الوطنية للغشاشين يمكن أن يسهل على مصالح الرقابة الجبائية تحديد احتمالات التهرب الضريبي

### spss الملحق رقم (02): مخرجات برنامج

COMPUTE المحور\_الأول=MEAN(Q01,Q02,Q03,Q04,Q05,Q06,Q07,Q08,Q09,Q10,Q11 Q12,Q13,Q14,Q15,Q16, 17,Q18,Q19,Q20).

EXECUTE.

COMPUTE المحور\_الثاني=MEAN(Q21, Q22, Q23, Q24, Q25, Q26, Q27, Q28, Q29,).

EXECUTE.

COMPUTE المحور\_الثالث=MEAN(Q30,Q31,Q32,Q33,Q34,Q35,Q36,Q37,Q38,Q39,Q40 Q41,Q42,Q43,Q44).

EXECUTE.

GET

FILE='C:\Users\MXP TAIBECHE\Desktop\بعلي\بعلي.sav'.

DATASET NAME Jeu\_de\_données1 WINDOW=FRONT.

FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المؤهل العلمي المسمى الوظيفي سنوات الخبرة  
/ORDER=ANALYSIS.

### Fréquences

		Remarques
	Sortie obtenue	14-09-2024 18:09:36
	Commentaires	
Entrée	Données	C:\Users\MXP TAIBECHE\Desktop\بعلي\بعلي.sav
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Scinder un fichier	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	161

## الملاحق

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المؤهل_العلمي المسمى الوظيفي سنوات الخبرة /ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
تمتلك المديرية عدد كاف من أجهزة الإعلام (الآلي كمبيوتر)	30	3,1833	1,18596
تمتلك المديرية الوسائل التقنية المساعدة على إنجاز المهام (طابعات، أجهزة، فاكس، "جهاز مسح ضوئي" سكانير)	30	3,0333	1,22082
المديرية مواكبة للتطور في الأجهزة الإلكترونية	30	2,7333	1,00620
يمكن القول أن المديرية تتوفر على بنية تحتية تكنولوجية ملائمة للعمل	30	2,8333	1,16687
أولا	30	2,9633	,90234
<b>N valide (liste)</b>	30		

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
تمتلك المديرية برامج ذكية تستخدم في تنفيذ المهام	30	3,1833	1,11221
تتلاءم البرمجيات المتوفرة في المديرية مع طبيعة العمل	30	4,1333	,85304

## الملاحق

تمتلك المديرية برمجيات الأمن الإلكتروني لضمان حماية الملفات من التلف والإختراق	30	3,4333	,94540
ثانيا	30	3,5389	,75188
<b>N valide (liste)</b>	30		

### Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تتوفر المديرية على قاعدة بيانات تتوفر المعلومات الجبائية الضرورية لإنجاز المهام	60	4,3667	,60971
تحفظ ملفات المكلف في قاعدة بيانات إلكترونية وليس أرشيف ورقي	60	4,6333	,48596
توجد معلومات إلكترونية للمستندات في المديرية	30	3,7500	,89490
يتم حفظ جميع المعلومات المجمعة عن المكلفين في قاعدة بيانات حتى تكون مصدر للمعلومة الجبائية مستقبلا	30	4,1333	,74712
ثالثا	30	4,1533	,47638
<b>N valide (liste)</b>	30		

### Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يتوفر لدى المديرية شبكة عالية التدفق	30	3,2500	1,08339
تستخدم شبكة الأنترنت في الإتصال الداخلي والخارجي للمديرية	30	3,5167	,91117
يتم استخدام البريد الإلكتروني في الإتصال بالمؤسسات الأخرى	30	3,7667	,85105
توجد داخل المؤسسة شبكة اتصال داخلية تربط مصالح المديرية ببعضها البعض	30	3,4333	1,01458
رابعا	30	3,4967	,70973
<b>N valide (liste)</b>	30		

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100,0
	Exclu <sup>a</sup>	0	,0
	Total	30	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,787	5

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		أولا	ثانيا
N		60	60
Paramètres normaux <sup>a,b</sup>	Moyenne	2,9633	3,2389
	Ecart type	,90234	,75188
Différences les plus extrêmes	Absolu	,145	,093
	Positif	,100	,093
	Négatif	-,145	-,069
Statistiques de test		,145	,093
Sig. asymptotique (bilatérale) <sup>c</sup>		,003	,200 <sup>e</sup>
Sig. Monte Carlo (bilatérale) <sup>d</sup> 99% Intervalle de confiance	Sig.	,004	,211
	Borne inférieure	,002	,200
	Borne supérieure	,005	,221

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		ثالثا	رابعا
N		60	60
Paramètres normaux <sup>a,b</sup>	Moyenne	4,1533	3,4967
	Ecart type	,47638	,70973

## الملاحق

Différences les plus extrêmes	Absolu	,143	,128
	Positif	,143	,108
	Négatif	-,079	-,128
Statistiques de test		,143	,128
Sig. asymptotique (bilatérale) <sup>c</sup>		,004	,017
Sig. Monte Carlo (bilatérale) <sup>d</sup>		Sig.	,005
99% Intervalle de confiance	Borne inférieure	,003	,012
	Borne supérieure	,006	,019

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Méthode de Lilliefors basée sur 10000 échantillons de Monte Carlo avec valeur de départ 2000000.

e. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

```
REGRESSION
/MISSING LISTWISE
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT المحور
```

Modèle	Variables introduites	Variables introduites/éliminées <sup>a</sup>	
		Variables éliminées	Méthode
1	البعد_الرابع, البعد_الأول, البعد_الثالث, البعد_الثاني <sup>b</sup>	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

## الملاحق

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,638 <sup>a</sup>	,407	,364	,29910

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	3,374	4	,843	9,428	,000 <sup>b</sup>
de Student	4,920	55	,089		
Total	8,294	59			

a. Variable dépendante : المحور

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	2,394	,351		6,819	,000
أولا	-,023	,064	-,056	-,365	,717
ثانيا	-,214	,089	-,428	-2,400	,020
ثالثا	,510	,110	,648	4,634	,000
رابعا	,172	,067	,326	2,587	,012

a. Variable dépendante : المحور

REGRESSION  
/MISSING LISTWISE  
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA  
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)  
/NOORIGIN

Variables introduites/éliminées<sup>a</sup>

## الملاحق

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	أولا	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,079 <sup>a</sup>	,006	-,011	,37698

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	,052	1	,052	,363	,549 <sup>b</sup>
de Student	8,242	58	,142		
Total	8,294	59			

a. Variable dépendante : المحور

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		Sig.
	B	Erreur standard	Bêta	t	
1 (Constante)	4,255	,168		25,272	,000
البعد الأول	,033	,054	,079	,603	,549

a. Variable dépendante : المحور

REGRESSION  
/MISSING LISTWISE  
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA  
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)  
/NOORIGIN  
/DEPENDENT المحور

Variables introduites/éliminées<sup>a</sup>

## الملاحق

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	ثانيا	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,115 <sup>a</sup>	,013	-,004	,37564

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	,110	1	,110	,780	,381 <sup>b</sup>
de Student	8,184	58	,141		
Total	8,294	59			

a. Variable dépendante : المحور

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	4,166	,216		19,271	,000
ثانيا	,057	,065	,115	,883	,381

a. Variable dépendante : المحور

REGRESSION  
/MISSING LISTWISE  
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA  
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

Modèle	Variables introduites/éliminées <sup>a</sup>		Méthode
	Variables introduites	Variables éliminées	
1	ثالثا	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Modèle	Récapitulatif des modèles			
	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,509 <sup>a</sup>	,259	,246	,32554

a. Prédicteurs : (Constante), البعد\_ الثالث

Modèle	ANOVA <sup>a</sup>				
	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	2,147	1	2,147	20,261	,000 <sup>b</sup>
de Student	6,147	58	,106		
Total	8,294	59			

a. Variable dépendante : المحور

Modèle	Coefficients <sup>a</sup>				
	Coefficients non standardisés B	Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1 (Constante)	2,689	,372		7,230	,000
ثالثا	,400	,089	,509	4,501	,000

a. Variable dépendante : المحور

/MISSING LISTWISE  
/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA  
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)  
/NOORIGIN  
/DEPENDENT المحور

Variables introduites/éliminées<sup>a</sup>

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	رابعاً	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,402 <sup>a</sup>	,162	,147	,34625

ANOVA<sup>a</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	1,340	1	1,340	11,180	,001 <sup>b</sup>
de Student	6,954	58	,120		
Total	8,294	59			

a. Variable dépendante : المحور

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	3,609	,227		15,932	,000
رابعاً	,212	,064	,402	3,344	,001



# الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département: .....

قسم: .....

## تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : ..... السيد ..... المولود(ة) بتاريخ: ..... 1999 بـ .....  
الحامل لبطاقة التعرف الوطنية (أور.س.) رقم ..... 8889 الصادر بتاريخ: ..... من بلدية .....  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم المالية والمالية وتخصص: ..... خلال السنة الجامعية: .....  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: " دور الرقمنة في تعزيز كفاءة و  
عالية الرعاية الصحية  
.....  
.....  
.....

أصريح بشرقي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ..... 2021/09/01

التوقيع و البصمة

.....

# الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf à M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسييلة

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et  
des Sciences de Gestion



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Département: .....

قسم: .....

## تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : ..... عن صنفها ..... المولود (ة) بتاريخ: 2002 / 11 / 31 ب: الخسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو رس.) رقم: 93338609 الصادرة بتاريخ: 2013 / 6 / 21 عن: اللجنة المسيرة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم المالية وعلوم المحاسبة تخصص: المحاسبة وجمالية وعقود خلال السنة الجامعية: 2014 / 2015  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ..... دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وفعالية  
الرقابة المحاسبية  
أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2015 / 09 / 14

التوقيع و البصمة

.....

## الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
جامعة محمد بوخياف - المسيلة  
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and  
Management Sciences  
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التصير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة

المسيلة في: .....

رقم: ..... / .....

إلى السيد المحترم: .....

### الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد...

بهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزء أساسي من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.  
نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.  
العلبة المعنية:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	د علي عبد المالك	209889818	
2	مهد عماران	209338609	

عنوان البحث: .....

.....

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)

